

فتح العقار بشرح المنار

المعروف

بمكة الأنوار في أصول المنار

تأليف

زين الدين بن ابراهيم الشهير بابن نجم

الحنفي

وعليه بعض حواش

للمرحوم الشيخ عبد الرحمن البجراوى الحنفى المصرى

الجزء الثانى

المقرر تدريسه لطلبة السنة الثالثة بكلية الشريعة الإسلامية
بالجامعة الأزهرية

جميع حقوق الطبع محفوظة

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٥ هـ / ١٩٣٦ م / ٧١١

الطبعة الأولى

روجعت بمباشرة فضيلة الأستاذ الشيخ

محمود أبو دققة

من أكابر علماء الحنفية بالأزهر الشريف والمدرس بكلية أصول الدين

ذكر بعد ذلك الأسماء لأعلى أنها من الحروف وتسميتها حروف المعاني بناء على أن وضعها لمعان تتميز بها من حروف المباني التي بنيت الكلمة عليها وركبت منها فالهمزة المفتوحة إذا قصد بها الاستفهام أو النداء فهي من حروف المعاني وإلا من حروف المباني كذا في التلويح (فالواو لمطلق العطف) أي الجمع بالنقل عن أئمة اللغة واستقراء مواضع استعمالها وهو (١) بين الاسمين المختلفين كألف التثنية بين المتحدین فإنه يمكن جاه رجلان ولا يمكن في رجل وامرأة فأدخلوا واو العطف وقولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن: أي لا تجمع بينهما فلذا لا يجب الترتيب في الوضوء، وأما في السعي بين الصفا والمروة فوجوب الترتيب بقوله عليه الصلاة والسلام «ابدءوا بما بدأ الله به» لا بالقرآن فإن كونهما من الشعائر لا يحتمل الترتيب (٢) كذا في الفتح، وقد اختلفوا في التعبير في معنى الواو فجماعة بما في الكتاب وجماعة بأنها للجمع المطلق يجعل المطلق صفة للجمع كما ذكره ابن الحاجب ورده في المغني بأنه غير سديد لتقييد الجمع بتقيد الإطلاق وإنما هي للجمع لا بتقيد انتهى. وأجاب عنه الشمني بأن ذكر المطلق هنا ليس للتقيد بل لبيان الإطلاق وكثيرا ما يذكر اللفظ ويراد به ذلك، ومنه قول المتكلمين الماهية من حيث هي والماهية لا بشرط حيث لا يريدون بذلك التقيد بل ببيان الإطلاق وذكر الشيخ بهاء الدين السبكي أن العبارتين صحيحتان وأن مؤداهما واحد لأن المطلق هو

(١) قوله وهو: أي الواو، وهو دليل ثالث وهو مختصر من التلويح، وعبارته الثالث: أي من الأدلة على كونه لمطلق الجمع أنهم ذكروا أن الواو بين الاسمين المختلفين بمنزلة الألف بين الاسمين المتحدین فكما لا دلالة لمثل جاء في رجلان على مقارنة أو ترتيب إجماعا فكذا جاء في رجل وامرأة إلا أن في قولهم بين الاسمين تسامحا انتهت. ثم قال الرابع أن قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن معناه انتهى عن الجمع بينهما حتى لو شرب اللبن بعد أكل السمك جاز وتحقيقه أنه نصب تشرب بإضمار أن ليكون في معنى مصدر معطوف على مصدر مأخوذ من مضمون الجملة السابقة أي لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن فلو كان الواو للترتيب لما صح في هذا المقام كما لا يصح الفاء وثم لإفادتهما انتهى عن الشرب بعد الأكل لا متقدما ولا مقارنا ولا يخفى أن هذا الاستدلال لا يبنى المقارنة إلا أن المقصود الأهم في الترتيب اهـ. وقوله ولا يخفى أن هذا الاستدلال الخ أي الاستدلال بأكل السمك وشرب اللبن حيث يدل على نفي الجمع بينهما لا يبنى المقارنة إلا أن المقصود الأهم في الترتيب بعيد عن الصواب لأنه كما يبنى الترتيب حيث لا يدل عليه يبنى المقارنة فليس معناه لا يقارن حتى لو قدم أكل السمك على شرب اللبن أو بالعكس جاز ويكون الممنوع أكلهما معا دفعة ترجيح.

(٢) قوله لا يحتمل الترتيب، إذ لا معنى لتقدم أحدهما على الآخر في ذلك اهـ.

ألف درهم كان وديعة لأن الحضرة تدل على الحفظ دون اللزوم (كما يقال وضعت الشيء عندك فإنه يفهم منه الاستحفاظ ولا يدل على اللزوم في الذمة حتى يكون ديناً لكن لا ينافيه حتى لو قال عندي ألف ديناً ثبت هكذا في التوضيح والتلويح من أنها لا تدل على اللزوم كالمصنف وما في التحرير بخالفه فإنه قال عند الحضرة وهو أعم من الدين والوديعة وإنما ثبت بإطلاقها كعندي ألف لأصلية البراءة فتوقف الدين على ذكره معها انتهى وهو الوجه ولو قالوا كان أمانة كان أولى لأنه لا دليل على تعيين الوديعة فإنها أمانة خاصة وليس حكم الأمانات سواء لأنه لو حلف في الوديعة ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ وفي غيرها يبرأ ومن فروعها ما في البزازية لو قال برئت إليك ممالك عندي فقال نعم دخل فيه المضاربة والوديعة والعارية وكل شيء أصله أمانة لا الدين انتهى (وغير تستعمل صفة للنكرة وتستعمل استثناء) لما في المعنى أنها اسم ملازم للإضافة في المعنى ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم معناها وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها وتستعمل غير المضافة لفظاً على وجهين: أحدهما وهو الأصل أن تكون صفة للنكرة نحو - نعمل صالحاً غير الذي كنا نعمل - أو لمعرفة قريبة منها نحو - صراط الدين - الآية لأن المعروف الجنس قريب من النكرة والثاني أن تكون استثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي إلا في ذلك الكلام تقول جاء القوم غير زيد بالنصب إلى آخره (كقوله له عليّ درهم غير دائق بالرفع فيلزمه درهم تام) لأن المعنى عليّ درهم مغاير للدائق (ولو قال بالنصب كان استثناء فيلزمه درهم إلا دائقاً) والحاصل أنها إن وقعت صفة فلانها لا تفيد حال ما أضيفت إليه وإن وقعت استثناء أفادته ويلزمها إعراب المستثنى وقد يكون الاستثناء من الجنس لأنه لو كان خلافاً نحو له عليّ دينار غير عشرة دراهم بالنصب ففيه خلاف فعندهما هو كذلك وعند محمد يلزمه تمام الدينار للانقطاع شرطه في الاتصال بالصورة والمعنى واقتصر الشيخان على المعنى لأنه يجمعهما التثنية فالمعنى ما قيمته كذا والدائق يفتح النون والكسر غير اطان والجمع دوائق ودوائق كذا في التقرير وفي التنازع لو قال له عليّ غير ألف درهم فعليه ألفان وإن قال له عليّ غير ألفين فعليه أربعة آلاف انتهى. وبه علم أن كونها للاستثناء عند نصبها إنما هو فيما إذا كان الكلام تاماً أما إذا لم يذكر المستثنى منه تعين أن تكون صفة (وسوى كغير) فتستعمل صفة للنكرة كما في قوله تعالى «مكانا سوى» واستثناء لكن تنصب على الظرفية بخلاف غير فإنها لا تقع ظرفاً وذكر الرضى أن سوى في الأصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء، ولا يخفى أن الفرق السابق لغير بين كونها صفة أو استثناء إنما ظهر بالإعراب وسوى لا يظهر فيها الإعراب فكيف يعلم أنها صفة فيلزمه درهم تام أو استثناء فينقص منه، ولم يتعرض له في التوضيح والتلويح والتقرير

كالثابت بالنص ، وهذا التقدير يحتاج إلى حذف الجار والمجرور وهو في إثباته انتهى ؛
وحاصل دلالة الافتضاء دلالة على مسكوت يتوقف صدق المنطوق عليه كرفع عن أمتي
أو صحته شرعا كأعتق عبدك غنى كما في التحرير (وعلامته) أى المقتضى بالفتح (أن يصح
به المذكور) وهو المقتضى بالكسر بأن يصير مفيدا وموجبا للحكم (ولا يلغى) المذكور
(عند ظهوره) أى المقتضى بالفتح أى لا يتغير ظاهر الكلام عن حاله عند ظهوره (بخلاف
المحذوف) فإنه إذا قدر مذكورا انقطع عنه ما أضيف إلى المذكور وانتقل إلى المقدر كما
في قوله تعالى - وأسأل القرية - فإنه إذا صرح بالمحذوف وهو الأهل كان السؤال واقعا
عليه ويتغير إعراب القرية من النصب إلى الجر .

اعلم أن العامة جعلوا ما أضمر لتصحيح المنطوق ثلاثة : ما أضمر ضرورة الصدق كرفع
عن أمتي : وما أضمر لصحته حقا كإسأل القرية ، وشرعا : كأعتق عبدك وسموا الكل
مقتضى بالفتح وهو ما استدعاه الصدق أو الصحة وقالوا بجواز عموم ما خلا الدبوسى ،
وخالفهم فخر الإسلام وشمس الأئمة وصدر الإسلام وصاحب الميزان فقالوا : المقتضى
ما أضمر لصحة الكلام شرعا وجعلوا ما وراءه محذوفا أو مضمرا وجوزوا عموم المحذوف
دون المقتضى إلا صدر الإسلام فإنه لم يجوز عموم المحذوف أيضا ، وسبب مخالفتهم أنهم
رأوا في بعض أفراد هذا النوع عموما مثل طلق نفسك فإن طلاقا غير مذكور ونية الثلاث
فيه صحيحة ففصلوا بين ما يقبل العموم وسموه محذوفا وبين ما لا يقبل وسموه مقتضى ووضعوا
لكل علامة ، لكن أورد عليهم أنها ليست مطردة ومنعكسة فإن بعض ما هو مقتضى قد وجد
فيه التغيير كالمثال المشهور فإن البيع لو قدر مذكورا تغير الكلام فإن العبد حينئذ لم يبق
ملكاً للمأمور بل يصير ملكاً للأمر كأنه قال أعتق عبيدى غنى وبعض ما هو محذوف لا يوجد
فيه التغيير كما في قوله عز وجل - فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت - وأجاب عنه
في التقرير بأنه لا تغيير في المثال المشهور فإن الموجود منه محض إيجاب وبه لا يخرج العين
عن ملكه ولا يدخل في ملك الأمر وكذلك في صورة المحذوف في الآية عدم التغيير ممنوع
فإن قوله فانفجرت في الظاهر مسبب عن الأمر وعند التصريح بالمقدر ينقلب سببا إما عن
شرط إن قدر فإن ضربت فقد انفجرت أو عن فعل مسبب عن الأمر إن قدر فضرِب فانفجرت
ولاشك في كون ذلك تغييرا ، وعلى هذا فمخر الإسلام ومن تبعه بالصحة الصحة الشرعية
فقط انتهى ، وأورد السيرامى أن المقتضى ما يتوقف عليه الصحة الشرعية وصحة الاعتناق عنه
توقف على الملك الحاصل بالإيجاب والقبول بالإيجاب وحده لا يكون مقتضى . وأجاب
بأن الموقوف على المجموع موقوف على جزئه أيضا وليس المقتضى جميع ما يتوقف عليه الصحة

في فتح القدير من وجوه (لأن النص لم يتناول) أى ما وراء المنصوص (لمكيف يوجب نفيا أو إثباتا) أى لا يمكن أن يدل على نفي الحكم أصلا (والاستدلال منهم) أى من الأنصار إنما هو (بحرف الاستغراق) وهو اللام لأنها تفيد العموم عند عدم العهد لادلالة التخصيص، وفي بعض الشروح وقد ورد في بعض الروايات «إنما الماء من الماء» وذلك يوجب الحصر اتفاقا وقد قدمنا عن التحرير أن بعض مشايخنا ألحق دلالة الحصر بالمفهوم في عدم الاعتبار فلا اتفاق كما لا يخفى (وعندنا هو كذلك) أى أنه موجب للاستغراق فلا اغتسال لإلزام المنى (لكن فيما يتعلق بعين الماء) أى في غسل يتعلق بالمنى وقضاء الشهوة لا مطلقا للإجماع على وجوبه بالحليض والنفاس، فعلى هذا كان ينبغي أن لا يجب الغسل بالاكسال : فأجاب عنه بقوله (غير أن الماء) أى ماء المنى (يثبت مرة عيانا) بالكسر: المعاينة كذا في ضياء الحلوم (وطورا) بفتح الطاء: أى مرة أخرى (دلالة) بالتقاء الختانين في محل مشتهى على الكمال فإنه دليل الإنزال وهو أمر خفي فيدور الحكم مع دليله كما تدور الرخصة مع دليل المشقة وهو السفر، قيدنا بكون المحل مشتهى لأنه لو جامع مية أو بهيمة أو صغيرة لا يجب الغسل إلا بالإنزال عندنا لأن المحل لما لم يكن مشتهى فلا بد من معاينة الإنزال وهذا كله على تقدير عدم النسخ أو حمله على الاحتمال كما قدمناه (والحكم إذا أضيف إلى مسمى بوصف خاص) أى مخصص فخرج ما كان للكشف أو المدج أو الدم فإنه لا يدل على نفي الحكم كما في التحرير وترك المصنف قيودا أخرى: أن لا يكون الوصف خرج مخرج الغالب كاللاني في حجورك فلا يدل على النفي وأن لا يكون خرج جوابا عن الوصف وبيان الحكم لمن هو له ولتقدير جهل المخاطب بحكمه (١) أو ظن المتكلم أو جهله (٢) بحال المسكوت وخوف (٣) بمنع ذكر حاله أو غير ذلك كما في التحرير، ومثال ما اجتمع فيه الشروط في الغنم السائمة الزكاة (أو علق بشرط) خاص مثاله - وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن - فلا نفقة لمبانة غيرها

(١) قوله جهل المخاطب بحكمه: أى دون حكم المسكوت كما لو سئل صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة، أو قيل بحضرته لفلان غنم سائمة أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون المعلوفة فقال في الغنم السائمة زكاة محلي .

(٢) قوله أو جهله: أى جهل المتكلم كقولك في الغنم السائمة زكاة وأنت تجهل حكم المعلوفة محلي .

(٣) قوله وخوف: يعنى أنه إذا كان ترك المسكوت لخوف في ذكره لا يدل على نفي الحكم عنه، مثاله قول قريب العهد بالإسلام لعبده بسبب حضور المسلمين تصدق بهذا على المسلمين ويريد وغيرهم وتركه خوفا من أن يتهم بالنفاق كذا في شرح المحلى على جمع الجوامع .

عند الشافعي . قال في التحرير وشرطه ما تقدم في مفهوم الوصف من عدم خروجه مخرج الغالب ونحوه (كان دليلا على نفيه) أي نفي الحكم (عند عدم الوصف أو الشرط عند الشافعي) وعندنا لا يدل فيهما ، واستدل الشافعي على الأول بأنه صبح عن أبي عبيد فهمه من «لى الواجد ومطل الغنى ظلم» ، وكذا عن الشافعي نقله عنه خلق وهما عالمان باللغة ، وعورض بقول الأخفش ومحمد بن الحسن : ولو ادعى السليقة في الشافعي فالشيباني كذلك مع تقدم زمانه أو ادعى العلم وصحة النقل للاتباع فكذا عند محمد . فإن قيل المذهب أولى . قلنا ذلك في نقل الحكم من الشارع ونفيه أما هنا فلا أولوية قالوا لو لم يدل خلا التخصيص عن فائدة : أوجب بمنع انحصار الفائدة فيه وبأنه إثبات اللغة وهو باطل وتماه في التحرير . واستدل للشافعي على إثبات أن الشرط سبب فعلى اتحاده فالنفي ظاهر لأن السبب إذا انتفى انتفى المسبب وعلى جواز التعدد فالأصل عدم غيره فإذا انتفى انتفى مطلقا ملاحظة للنفي الأصلي ما لم يقم دليل الوجود مع أن الكلام فيما استقصى البحث عن آخر فلم يوجد وهذا الاستدلال يقتضى موافقة الحنفية لأنهم أضافوا عدم الحكم إلى انتفاء السبب فيبقى عند عدم الشرط على عدمه الأصلي في التحقيق ، والأقرب في الاستدلال للشافعي إضافة العدم إلى شرطية اللفظ المفادة للأداء بناء على أن الشرط ما ينتفى الجزء بانتفائه فيكون مداولا للأداة . والجواب منع كون الشرط سوى ما جعل سببا للجزاء وانتفاء الجزء لا انتفاء الشرط ليس من مفهومه بل لازم لتحقيقه وفائدة الخلاف أن النفي حكم شرعى عنده وعدم أصلى عندنا فلا يجوز تعدية الحكم المعدوم عند عدم الشرط عندنا ويجوز عنده .

ثم اعلم أن الشرط له معنى شرعى وعرفى عام واصطلاحى للمتكلمين واصطلاحى للنحاة . أما الأول فله استعمالان : أحدهما أمر خارج بتوقف عليه الشيء ولا يترتب كالوضوء ثانيهما ما يترتب عليه الشيء ولا يتوقف كالدخول في مثل إن دخلت ولا يلزم من انتفائه انتفاء المعلق عليه . وأما الثانى فهايتوقف عليه وجود الشيء : وأما الثالث ما يتوقف عليه الشيء ولا يكون داخلا في الشيء ولا مؤثرا فيه . وأما الرابع فهو ما دخل عليه شيء من الأدوات المخصوصة الدالة على سببية الأول ومسببية الثانى ذهنا أو خارجا سواء كان علة للجزاء مثل إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، أو معلولا مثل إن كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو غير ذلك مثل إن دخلت الدار فأنت طالق ، ومحل الخلاف هو الشرط النحوى وظاهر أنه لا يكون موقوفا عليه كذا في التلويح (حتى لم يجوز) الشافعي (نكاح الأمة عند طول الحررة) بفتح الطاء : الغنى لأنه عند القدرة على نكاح الحررة (و) لم يجوز (نكاح الأمة الكتابية لغوات الشرط) في الأول وهو عدم الاستطاعة (والوصف) في الثانى وهو قيد

وبعض مباحات مثلها (١) كالأكل في السوق والبول في الطريق (٢) والإفراط في المرح
المفضى إلى الاستخفاف به وصحبة الأراذل والاستخفاف بالناس ونإباحة هذا (٣) نظر
وتعاطى الحرف الدنيئة (٤) كالحيانة والصياغة ولبس الفقيه قباء ونحوه (٥) ولعب الحمام
انتهى، وظاهره أن العدالة تزول بفعل ما يخل بالمروءة من غير إصرار، وقد صرح به الخلى
فى شرح جمع الجوامع وفى فتح القدير . والحاصل أن ترك المروءة مسقط للعدالة، وقيل
فى تعريف المروءة أن لا يأتى الإنسان ما يعتذر فيه مما يبخسه عن مرتبته عند أهل الفضل،
وقيل السمى الحسن وحفظ اللسان وتجنب السخف (٦) والمجون والارتفاع عن كل خلق
دنى انتهى، وذكر فيه أن مما يخل بها المشى بسر أو يل فقط ومد رجله عند الناس وكشف
رأسه فى موضع يعد فعله خفة وسوء أدب وقلة مروءة وحياء، ومنه مصارعة (٧) شيخ
الأحداث فى الجامع ولا تقبل شهادة الطفيل والرقاص والمجازف فى كلامه والمسخرة بلا
خلاف، وكذا من يشتم أهله ومماليكه كثيرا، وكذا الشتم للحيوان كدابته وكذا لبايعها،
وتسقط العدالة بترك الصلاة بجماعة من غير تأويل وبترك الجمعة من غير عذر والأكل
فوق الشيع إلا فيما استثنى والخروج لرؤية السلطان أو الأمير عند قدومه وركوب البحر
للتجارة أو التفرج والتجارة إلى أرض الكفار وقرى فارس ونحوها وعدم أداء الزكاة،
وبالشهادة على إقرار باطل أو فعل باطل، وصح فى فتح القدير قبول شهادة أهل الصناعات

(١) قوله مثلها : أى مثله المذكورات فى الإخلال بالمروءة ولا وجود لهذه الكلمة
فى نسختى التحرير وشرحه :

(٢) قوله والبول فى الطريق، وكذا فى شرح البدیع أيضا. قلت وفى إباحته نظر للأمر
بانقاء ذلك كما فى الصحيحين وغيرهما، وفى بعض الروايات فعله لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين أفاده فى شرح التحرير :

(٣) قوله : هذا أى الاستخفاف بالناس، ووجه النظر أنه قال عليه الصلاة والسلام
«لا يدخل الجنة من كان فى قلبه ذرة من كبر والكبر من بطر الحق وازدرى الناس» كما رواه
الحاكم وغيره :

(٤) قوله وتعاطى الحرف الدنيئة، يأتى تصحيح خلافه عن الفتح والتصريح بضعف هذا :

(٥) قوله قباء ونحوه كالقلنسوة التركية فى بلد لم يعتادوه شرح التحرير :

(٦) قوله السخف، هو رقة العقل .

(٧) قوله ومنه مصارعة اللخ، عبارة الفتح وعن الكرخى لو أن شيخا صارع الأحداث
فى الجامع لم تقبل شهادته .

الدينية فما في التحرير ضعيف، ومما يسقط العدالة الجلوس مجلس الفجور والشرب ، وفي
الخير والخيير : الإعانة على المعاصي والحث عليها من الكبائر ، ولا تقبل شهادة أهل الشبهة
وهو المسمى في ديارنا دكاكا لأنه إما ساحر أو كذاب أعنى الذى يأكل منها ويتخذها مكسبة
فأما من علمها ولم يعملها فلا ، وصاحب السيمياء على هذا كذا في فتح القدير ، وقد زاد
في جمع الجوامع في الكبائر على ما ذكرناه اللواط والغصب والنميمة وقطيعة الرحم والخيانة
في الكيل والوزن والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وضرب المسلم وكتان الشهادة
والرشوة والديانة وهى استحسان الرجل على أهله ، والقيادة وهى استحسان الرجل على
غير أهله ، والسعاية بشخص إلى ظالم ليؤذيه واليأس من الرحمة وأمن المنكر والظهار ولحم
الخنزير والميتة وفطر رمضان والغلول والمخاربة قال الحلى وليست الكبائر منحصرة فيما عده ،
وما ورد في الحديث من أنها سبع فمحمول على بيان المحتاج إليه منها وقت ذكره ، وقد قال
ابن عباس هـى إلى السبعين أقرب وسعيد بن جبير هى إلى السبعائة أقرب يعنى باعتبار إضافة
أنواعها انتهى ، وزاد في الروض في عد الكبائر ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع
القدرة ونسيان القرآن ، والوقوع في أهل العلم وحملته القرآن ، قال ومن الصغائر النظر إلى
محرم وغيبة واستماعها وكذب لأحد فيه ولا ضرر وإشراف على بيوت الناس وهجر مسلم
فوق ثلاث ، وكثرة خصومات لا إن رأى حق الشرع وضحك في الصلاة ونياحة وشق
جيب لمصيبة وتبختر وجلوس بين فساق يناسا لهم ، وإدخال مجالين أو صبيان بغلب تنجيسهم
المسجد وإلا كره ، وإمامة من يكرهونه لعيب فيه واستعمال نجس في بدن أو ثوب لغير حاجة
والتغوط مستقبلا وفي الطريق وما أشبه ذلك مما لا يجوز حتى كشف العورة في خلوة لغير
حاجة فبالإصرار على الصغائر ولو على نوع منها يسقط الشهادة انتهى (دون القاصر وهو
ما ثبت لظاهر الإسلام واعتدال العقل) فلا يقبل خبر المستور في الظاهر وهو الذى لم تعرف
عدالته ولا فسقه وهو المجهول ، وعند أبي حنيفة قبوله ما لم يرد السلف ووجه ظهور العدالة
بالتزامه الإسلام ، وفي الحديث « أمرت أن أحكم بالظاهر » ودفع بأن الغالب أظهر وهو
الفسق فيرد ما لم تثبت العدالة بغيره كذا في التحرير ولا مخالفة بين ما ذكرناه هنا من عدم
قبول المستور وما ذكرناه قبله من قبول رواية المجهول بشرطه لأن الكلام هنا في غير القرون
الثلاثة وهناك في الثلاثة كما سبق التقييد به ، وقد ترك المصنف مسائل مهمة يتعين ذكرها
تميما للمائدة وكلها من التحرير باختصار . الأول المعرف للعدالة والضبط الشهرة كمالك
وشعبة ، والتزكية ولها ألفاظ مذكورة فيه . الثانية الحديث الضعيف إذا تعددت طرقه
فإن كان ضعفه لفسق الراوى لا يرتقى إلى الحجية وغيره كسوء الحفظ مع العدالة يرتقى ،
وهذا التفصيل هو الأصح لأن الفسق لا يرتفع بالتعدد بخلاف سوء الحفظ فإن هدم القبول

لوهم الغلط والتعدد يرجح أنه أجاد فيه فيرفع المانع . الثالثة قال الأكثر الجرح والتعديل يكون بواحد في الرواية وبائنتين في الشهادة : الرابعة إذا تعارض الجرح والتعديل فالتخيار تقديم الجرح مطلقا إلا إذا قال المعدل علمت ماجرحه به وأنه تاب عنه فإنه يقدم التعديل : الخامسة الأكثر على عدالة الصحابة فلا يستعمل التعديل للآية - والذين معه - وللحديث « أصحابي كالنجوم » وما تواتر عنهم من مداومة الامتثال ودخولهم في الفتن كان بالاجتهاد . والسادسة أن العدالة شرط حال الأداء وأن تحمل فاسقا إلا بفسق الكذب عليه عليه الصلاة والسلام عند أحمد وطائفة والوجه الجواز بعد ثبوت العدالة انتهى ، وفي البدائع أن المعروف بالكذب إذا تاب لا تقبل شهادته كالحمد وفي القذف لأن من صار معروفا بالكذب واشتهر به لا يعرف صدقه من توبته بخلاف الفاسق إذا تاب عن سائر أنواع الفسق أنه تقبل شهادته انتهى . السابعة يثبت التعديل بحكم القاضي العدل وعمل المجتهد الشارطين لا أن لم يعلم سوى كونه على وفقه انتهى . الثامنة قال قاضي بخان في فتاويه : الفاسق إذا تاب لا تقبل شهادته مالم يمض عليه زمان يظهر التوبة ، ثم بعضهم قدره بستة أشهر ، وبعضهم قدره بسنة ، والصحیح أن ذلك مفوض إلى رأى القاضي والمعدل انتهى : (والإسلام) بيان للاربع من شرائط كون الخبر حجة وإنما شرطناه وإن كان الكذب حراما في كل دين لأن الكافر يسعى في هدم دين الإسلام تعصبا فيرد قوله في أموره وإنما لم يكتف بذكر العدالة عن الإسلام لأن الكافر ربما يكون مستقيما على معتقده ولهذا يسأل القاضي عن عدالة الكافر إذا شهد على كافر عند طعن الخصم ، قال قارئ الهداية وتركيبته بالأمانة في دينه ولسانه ويده وإنه صاحب يقظة انتهى ، قال في التلويح لو فسر العدالة بمحافظه دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة من غير بدعة وجعل علامتها اجتناب الكبائر وترك الإصرار على الصغائر وترك بعض الصغائر المباحات الخمسة فلا خفاء في شمولها الإسلام لأن الكفر أعظم الكبائر ، فيخرج بقيد العدالة الكافر كما يخرج الفاسق والمبتدع انتهى ، ولما كان الإسلام والإيمان عبارتين عن معبر واحد عند علمائنا فسره بحقيقة الإيمان فقال (وهو التصديق) وهو إذعان القلب وقبوله لوجود الصانع ووحدانيته وسائر صفاته ونبوة محمد عليه الصلاة والسلام وجميع ما علم بحجته بالضرورة على ما هو معنى الإيمان في اللغة إلا أنه قيد بأشياء مخصوصة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم « الإيمان أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله الحديث » : فنبه على أن المراد بالإيمان معناه اللغوي كذا في التلويح (والإقرار بالله تعالى) ظاهر في أن الإقرار ركن من الإيمان وهو قول شمس الأئمة وفخر الإسلام وكثير من الفقهاء ولسبه في المواقف إلى أبي حنيفة ، وقال في المسامرة إنه منقول عن أبي حنيفة ومشهور عن أصحابه ، وبعض الحققين من الأشاعرة قالوا : لما كان الإيمان هو التصديق والتصديق كما يكون بالقلب يكون

باللسان فيكون كل منهما ركناً في الباب فلا يثبت الإيمان إلا بهما إلا عند العجز وكذا الاحتياط
واقع عليه والنصوص دالة عليه انتهى ، وعند أكثر الأئمة كما في المواقف أنه التصديق فقط
والإقرار شرط لإجراء أحكام الدنيا حتى لو أكره الحرابي أو الذمي فأقر صح إيمانه في حق
أحكام الدنيا مع قيام القرينة على عدم التصديق ، ولو أكره المؤمن على الردة أى التكلم بكلمة
الكفر فتكلم بها لم يضر مرتداً في حق أحكام الدنيا لأن التكلم بكلمة الكفر دليل الكفر فلا
يثبت حكمه مع قيام المعارض وهو الإكراه وركنه إنما هو تبديل الاعتقاد انتهى ، وصحة
الإيمان مع الإكراه في حق الذمي فهو وإنما هو في حق الحرابي كما في فتاوى قاضيه خان من
باب الردة ، وفي شرح المقاصد : لا يخفى أن الإقرار لهذا الغرض : أى لإجراء الأحكام
لا بد أن يكون على وجه الإعلان والإظهار للإمام وغيره من أهل الإسلام ، بخلاف ما إذا كان
لإتمام الإيمان فإنه يكفي مجرد التكلم وإن لم يظهر على غيره انتهى . وفي المسابقة واتفق القائلون
بعدم اعتبار الإقرار على أنه يلزم المصدق أن يعتقد أنه متى طوالب به أتى به فإن طوالب به فلم يقر
فهو كافر هناد ، وهذا ما قالوه إن ترك العناد شرط وفسروه به ، وبالجملية فقد ضم إلى التصديق
بالقلب أو بهما في تحقق الإيمان وإثباته أمور الإخلال بها لإخلال بالإيمان اتفاقاً كترك السجود
للصنم وقتل أبي أو الاستخفاف به أو بالمصحف والكعبة وكذا مخالفة ما أجمع عليه وإنكاره
بعد العلم به ، قال الإمام أبو القاسم الأسفرائيني بعد ذكرها : إذا وجد ذلك دلنا على أن
التصديق الذي هو الإيمان مفقود من قلبه لاستحالة أن يقضى السمع بكفر من معه الإيمان ،
ولا يخفى على متأمل أن بعض هذه قد ثبت وصاحبها مصدق لغلبة الهوى ، والمقطوع به أن
الإيمان وضع الهوى أمر به عباده ورتب على فعله لازماً هو ما شاء من خير بلا انقضاء وعلى
تركه ضده بلا انقضاء وهذا لازم الكفر شرعاً وأن التصديق بما أخبر به النبي صلى الله عليه
وسلم من انفراد الله تعالى بالالوهية وغيره إنما كان على سبيل القطع من مفهومه وأنه قد اعتبر
في ترتب لازم الفعل وجود أمور عدمها مترتب ضده كتعظيم الله تعالى وأنبيائه وكتبه وبيته
 وترك السجود للصنم ونحوه ، والانقياد وهو الاستسلام إلى قبول أو امره ونواهيته الذي
هو معنى الإسلام ، وقد اتفق أهل الحق وهم الأشاعرة والحنفية على أنه لا إيمان بلا إسلام
وعكسه فيمكن اعتبار هذه أجزاء لمفهوم الإيمان فيكون انتفاء ذلك اللازم عند انتفائها
لانتفاء الإيمان وإن وجد التصديق ، وغاية ما فيه أنه نقل عن مفهومه اللغوي الذي هو مجرد
التصديق إلى مجموع هو منها ولا بأس به فإننا قاطعون بأنه لم يبق على حاله الأول إذ قد
اعتبر الإيمان شرعاً تصديقاً خاصاً وهو ما يكون بأمر خاص وأن يكون بالغاً إلى حد العلم
إن معنا إيمان المقلد وإلا فالجزم الذي لا يجوز معه ثبوت النقيض وهو في اللغة أعم من ذلك
ويمكن اعتبارها شرطاً لاعتباره شرعاً فينتفى أيضاً لانتفائها الإيمان مع وجود التصديق

بمحليه (١) ولا يمكن اعتبارها شروطا لثبوت اللازم الشرعى فقط فينتفى عند انتفاؤها مع قيام الإيمان لأن الفرض أن عند انتفائها ثبت ضد لازم الإيمان وهو لازم الكفر على ما ذكرناه فيثبت ملزومه وهو الكفر انتهى . وصرح في المسامرة بأن المختار الأخير وهو اعتبارها شروطا لاعتباره شرعا انتهى . (كما هو بأسمائه وصفاته) يعنى لا بحقيقته . قال فى المواقف حقيقة الله تعالى غير معلومة للبشر وعليه جمهور المحققين وغيرهم ويجوز العلم بحقيقته خلافا للفلاسفة والغزالي وإمام الحرمين وكلام الصوفية فى الأكثر مشعر بالامتناع ، والمراد بالاسم مادل على الذات المأخوذ من الوصف الخارجى الداخلى فى مفهوم الاسم حقيقيا كالعلم وإضافيا كالماجد بمعنى العالى وسلبيا كالقدوس أو المأخوذ من الفعل كما أفاده فى المواقف وفى العناية من اليمين ، المراد بالاسم هنا لفظ دال على الذات الموصوفة بصفة كالرحمن والرحيم ، وبالصفة المصادر التى يحصل وصف الله تعالى بأسماء فاعليها كالرحمة والعلم والعزة والصفة على نوعين ، صفة ذات وصفة فعل ، لأنه إما أن يجوز الوصف به وبضده أولا ، والثانى صفة الذات كالعزة والأول صفة الفعل كالرحمة والغضب لجواز أن يقال رحم الله المؤمنين ولم يرحم الكافرين وغضب على اليهود دون المسلمين انتهى (وقبول أحكامه وشرائعه) أى الانقياد لجميع ما جاء به محمد عليه الصلاة والسلام عن الله كما قدمناه (والشرط فيه البيان إجمالا كما ذكرنا) أى فى قبول روايته وبيان ما ذكرناه إجمالا ولا يكفى بالظاهر وهو النشأة فى الدار بين أبوين مسلمين فأفاد شيئين الأول أنه لا بد من الاستيصاف عن الإيمان فيقال أتؤمن بالله وصفاته وأن ما جاء به محمد عليه الصلاة والسلام حق فإذا قال نعم حكم بإسلامه فى الظاهر وإن وافق هذا الاستفهام ما فى قلبه كان مؤمنا عند الله وإلا لا ، وأما من استوصف بأن وصف بين يديه فقال لا أعرف ما نقول فليس بمؤمن ، قال محمد فى الجامع الكبير فى الصغيرة بين أبوين مسلمين إذا لم تصف الإسلام حتى أدركت فلم تصف أنها تبين من زوجها لأنها كانت مسلمة تبعا ، وقد انقطعت التبعية فإذا لم تصف كان ذلك جهلا بالصانع والجهل به كفر بعد الإسلام وصارت مرتدة . قال الشيخ البزدوى فى جامعته وهذا مما يجب حفظه والاحتراز عنه بأن تلقن الإسلام بعد البلوغ حتى تؤديه احترازا عن هذا وعلى الزوج الاحتياط بالنظر فى هذا حين تزف إليه كذا فى التقرير . والمراد بجهلها عدم الاعتقاد فى نفس الأمر لا عدم التعبير فإن كثيرا من الرجال يعجز عنه كما فى فتح القدير . ثم اعلم أن أمارات الإسلام قائمة مقام البيان من الصلاة بجماعة ، وإيتاء الزكاة وأكل ذبيحتنا كما ذكره فخر الإسلام .

(١) قوله بمحليه : هما القلب واللسان اهـ .

واعلم أنه يكفي الإجمال فيما يلاحظ إجمالاً كالإيمان بالملائكة والكتب والرسل - ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلاً كجبريل وميكائيل وموسى وعيسى والتوراة والإنجيل حتى أن من لم يصدق بواحد معين منها كافر كذا في المسامرة باليمين. الثاني الرد على بعض المشايخ حيث قال إن ذكر الوصف لا يكفي بل لابد من العلم بحقيقة ما يجب الإقرار به، وبيانه على التفصيل ورده فخر الإسلام بأنه يتعذر اشتراطه لأن أكثرهم لا يقدر على تفسير صفات الله تعالى على الحقيقة فيشترط الكمال الذي لا يؤدي إلى الخرج انتهى (ولهذا) أي لا اشتراط الأمور الأربعة في الراوى (لا يقبل خبر الكافر) لفقد الرابع وسكت عن المبتدع لأنه إن كانت بدعته تكفره فهو كافر وإلا فإن كانت بدعته جلية كفسق الخوارج فالأكثر القبول وأما غير الجلية كنفى زيادة الصفات فقبل اتفاقاً، وإن ادعى كل القطع بخطأ الآخر لقوة شبهته عنده وتماه في التحرير لسكنى قال في التقرير المذهب المختار عندنا أن لا تقبل رواية من انتحل الهوى والبدعة ودعا الناس إلى هواه وهو مذهب أئمة الفقه والحديث لأن الداعى إلى الهوى يحتاج إلى الحاجة وذلك سبب دأع إلى التقول فلا يؤتمن على حديث النبي صلى الله عليه وسلم ولا كذلك الشهادة لأنه ليس بدأع إلى التقول والقزور وقيل الرواية كالشهادة والمختار خلافه انتهى ، وذكر قبله أن المبتدع إن كانت بدعته تكفره ويسمى الكافر المتأول فالأشهر على عدم قبول شهادته وروايته وإن كانت لا تكفره فالأكثر على قبول شهادته دون رويته إلا الخطأية فلا في الكل ويلحق بهم صاحب الإلهام فلا تقبل شهادته (والفاسق) لفقد العدالة، وشرطه أن يكون ما فعله محرماً في اعتقاده ، ولذا قال في التحرير : وأما شرب النبيذ واللعب بالشطرنج وأكل متروك التسمية عمداً من مجتهد ومقلده فليس بفاسق انتهى (والصبي والمعتوه) لعدم كمال العقل (والذى اشتدت غفلته) لعدم الضبط وإن وافق القياس إلا إذا تعددت طرقه كما بيناه ، وفي التحرير وأما الحرية والبصر وعدم الخلد في قذف والولاد والعداوة فمختص بالشهادة ، وعن أبي حنيفة نفي رواية الحدود .

(والثاني) من الأقسام الأربعة المختصة بالسنن (في الانقطاع) أي انقطاع الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (وهو نوعان ظاهر وباطن ، أما الظاهر فالمرسل من الإخبار) بفتح السين من الإرسال خلاف التقييد وسمى هذا النوع لعدم تقييده بذكر الواسطة التي بين الراوى والمروى عنه ، وفي اصطلاح الفقهاء والأصوليين قول الإمام الثقة قال عليه الصلاة والسلام مع حذف من السند وتقييده بالتابعي أو الكبير منهم اصطلاح كذا في التحرير فهو عند الحديثين إن ذكر الراوى الذي ليس بصحابي جميع الوسائط فانحبر

مسند ، وإن ترك واسطة واحدة بين الراويين فنقطع (١) ، وإن ترك واسطة فوق الواحد فعضل (٢) بفتح الضاد وإن لم يذكر الواسطة أصلاً فرسل كذا في التلويح ، وعرفه في التقرير عندهم بأن يترك التامع الواسطة بينه وبينه عليه الصلاة والسلام وهو الظاهر من كلامهم (وهو) بالاستقراء أربعة (إن كان من الصحابي) وهو عند أكثر أهل الحديث وبعض أهل الأصول من لقي (٣) النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً ومات على إسلامه أو ارتد وعاد في حياته وأما بعد وفاته كقصة والأشعث ففيه نظر والأظهر النفي وجهور الأصوليين من طالعت صحبته معتد بها مدة ثبت معها إطلاق صاحب فلان عرفاً فلا تحديد في الأصح وقيل ستة أشهر وقال ابن المسيب ستة أو غزو (٤) . أنا (٥) أن المقابر من الصحابي وصاحب فلان العالم ليس إلا ذاك (٦) انتهى ولذا صح فيه عن الوافد اتفاقاً إذ يقال ليس صحابياً بل وفد وارتحل من ساعته . قال في التحرير ويبتنى عليه (٧) ثبوت عدالة غير الملازم فلا يحتاج إلى التزكية أو يحتاج وعلى هذا المذهب جرى الحنفية ولو لا اختصاص الصحابي بحكم (٨) لأمكن جعل الخلاف في مجرد الاصطلاح ولا مشاحة فيه انتهى . وحاصله أن غير الملازم يحتاج إلى التعديل ولا يقبل إرساله عند من لا يقبل المرسل وما في التقرير من ترجيح القول الأول فضعيف بما في التحرير ، وفي التحرير إذا قال المعاصر (٩) العدل أنا صحابي قبل على

-
- (١) قوله فنقطع ، هو ماسقط من إسناده راو أو اثنان فصاعداً لا من موضع واحد شرح التحرير وهو مخالف لما هنا .
- (٢) قوله فعضل ماسقط من إسناده اثنان فصاعداً من موضع واحد شرح التحرير وفيه نوع مخالفة لما ذكره الشارح .
- (٣) قوله من لقي أى وكان مميزاً فخرج الأطفال الذين حنكهم صلى الله عليه وسلم كعبد الله بن الحارث بن نوفل وعبد الله بن أبي طلحة الأنصاري ، والمراد اللق بعد النبوة لا قبلها فخرج من لقيه قبل النبوة ومات قبلها كزيد بن عمرو بن نفيل وحيفة فيشكل ترجيحهم لإبراهيم وعبد الله ابنيه صلى الله عليه وسلم في الصحابة لاشتراط تمييز الملاقاة ولم يترجموا القاسم ابن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحابة لأنه ولد ومات قبل النبوة اهـ .
- (٤) أى بأن يكون غزاً أى حارب مع النبي صلى الله عليه وسلم اهـ .
- (٥) لنا أى معاصر جمهور الأصوليين وهو المختار .
- (٦) قوله إلا ذاك : أى من طالعت صحبته الخ .
- (٧) قوله عليه : أى على الخلاف في الصحابي من هو .
- (٨) قوله بحكم وهو عدالته اهـ .
- (٩) أى للنبي صلى الله عليه وسلم .

لا يقتضى عدم القبول إسناده المسند لجواز أن يكون المرسل سمعه مسندا فلا يقدر إرساله في إسناده الآخر ، وصحح في التقرير أن الحكم لمن أسنده إذا كان ضابطا عدلا يقبل خبره وإن خالفه غيره سواء كان المخالف واحدا أو جماعة (وأما الباطن فإن كان) الانقطاع (لنقصان في الناقل) لنقصان في العقل كمخبر المعتوه والصبي أو في الضبط كمخبر المغفل أو في العدالة كمخبر الفاسق أو في الاسلام كمخبر المبتدع (فهو على ما ذكرنا) من عدم القبول (وإن كان بالعرض) على الأصول وهو راجع إلى نفس الخبر (بأن خالف الكتاب) كحديث فاطمة بنت قيس فإنه عارض قوله تعالى - أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم - أما في السكنى فظاهر وأما في النفقة فإن قوله من وجدكم يحمل عندنا على قراءة ابن مسعود رضى الله عنه وهى وأنفقوا عليهم من وجدكم كما في التوضيح ، وتعقبه في التلويح بأن الكلام في خبر العدل وهذا مستنكر منهم راويه بالكذب والغفلة والنسيان إلى آخره (أو السنة المعروفة) بالنصب أى خالف السنة المشهورة كحديث الشاهد واليمين مخالف للمشهور وهو البينة على المدعى واليمين على من أنكر فإنه حصر جنس البينة على المدعى واليمين على من أنكر فلا يجوز الجمع بين الشاهد واليمين على المدعى بخبر الواحد (أو الحادثة) بالنصب أى خالفها بكونه شاذا في البلوى العام كحديث الجهر بالتسمية فإنه لو كان فخفاؤه في مثل هذه الحادثة مما يحمله العتق وتماه في التلويح (أو أعرض عنه الأئمة من الصدر الأول) وهم الصحابة نحو الطلاق بالرجال والعدة بالنساء ، فإنهم اختلفوا ولم يرجعوا إليه فيحمل على أنه سهو أو منسوخ (كان مردودا منقطعا أيضا) كما كان لنقصان في الناقل .

(والثالث) من الأقسام المختصة بالسنن (في بيان محل الخبر) أى بيان محل ورود خبر الواحد فخرج الاعتقادات ، فإنها لا تثبت بأخبار الآحاد لا بتنائها على اليقين وفسر في التوضيح المحل بالحادثة (الذى جعل الخبر فيه حجة) الموصول صفة محل فإنه ليس بحجة للانقطاع بقسميه خارج (فإن كان) المحل (من حقوق الله تعالى) وهو ما شرع للنفع العام عبادة أو معاملة أو عقوبة سواء كان خالصا له أو فيه حق العبد أيضا ليدخل حد القذف والقصاص وسواء كان ابتداء عبادة أو بناء عليها عند الجمهور ، وسواء كان عبادة مقصودة كالأركان الأربعة أو تبعها كالوضوء أو كان معنى العبادة تابعا كالعشر ، أو ليس بخالص كصدقة الفطر أو دائرا بين العبادات والعقوبة كالكفارات ، وبما قررناه ظهر أن اقتصار التوضيح على العبادة والعقوبة لا ينبغي لخروج المعاملة وقد أدخلها في التحرير (يكون خبر الواحد فيه حجة) لما قد منا من الدلائل على قبول خبر الواحد أطلقه فأفاد أنه لا يشترط لقبوله العدد لأن الدلائل لم تفصل وقيل لا تقبل إلا رواية عدلين لأنه عليه الصلاة والسلام

لم يقبل خبر ذى اليمين حتى شهد له غيره وأبو بكر لم يقبل خبر المغيرة في الجدة حتى شهد له محمد بن سلمة ، ولم يعمل عمر بن الخطاب أى موسى الأشعري في الاستئذان حتى شهد له أبو سعيد الخدري . وأجيب بأن ذلك لقيام التهمة لأن الحادثة في جمع عظيم والواجب في مثلها الاشتهار وكذا ما نقل عن الصحابة فلقيام التهمة فطلبوا العدد للاحتياط لا للاشتراط كما أن عليا كان يحلف الراوى للتهمة إلا أبا بكر لعدمها كذا في التقرير (خلافا للكرخى في العقوبات) لقوله عليه الصلاة والسلام « ادروا الحدود بالشبهات » وفيه شبهة . ولنا أنه عدل جازم في عملي فيقبل كغيره ، والمراد بها في الحديث الشبهة في نفس السبب لا المثبت وإلا انتفت الشهادة وما كان ظاهرا من الآيات فيه ، وأما القياس فإنه لا يثبت الحدود مع الأدلة القطعية على كونه حجة لأنها تجب مقدرة بالجنايات ولا مدخل للرأى في إثبات ذلك . ثم اعلم أن المحقق في التقرير ضم إلى الكرخى أكثر الحنفية وهو بعبد فقد صرح في التقرير والهندي بأن القبول قول الجمهور وهو قول الجصاص وأكثر أصحابنا ومال فخر الإسلام وشمس الأئمة إلى قول الكرخى (وإن كان من حقوق العباد) وهو ما كان نفعه عائدا إلى واحد بخصوصه (مما فيه إلزام محض) أى من كل وجه كالبيع والأموال المرسلة من غير ذك سبب والنكاح والطلاق والعنق (يشترط سائر شروط الأخبار) من العقل والبلوغ والضبط والعدالة فلا شهادة لمعتوه ولا صبي ولا مغفل ولا فاسق ، وأما الإسلام فشرط في الشهادة على المسلم وأما في الشهادة على الكافر فلا ، ولا ينبغي إدخال عدم كونه محدودا في قذف لأنه ليس من شروط الرواية كما قدمناه وإن كان من شروط الشهادة كما أن من شروطها أن لا يجرّ بشهادته لنفسه مغنا ولا يدفع عنه بها مغرما (مع العدد) وهو رجلان أو رجل وامرأتان في غير الحدود والقصاص ومالا يطلع عليه الرجال أما في الزنا فالشرط أربعة رجال وفي بقية الحدود والقصاص رجالان ، وفي الولادة والبكارة وعيوب النساء امرأة (ولفظة الشهادة) فلو قال أعلم أو أتيقن لا تقبل شهادته وكذا لا شهادة للأخرس ولو كان له إشارة مفهومة ، وأما شهادة المرأة فيما لا يطلع عليه الرجال فخارجة من اشتراط العدد ولفظ الشهادة كما في التقرير ، قال الزيلعي ويشترط فيها سائر شرائط الشهادة من الحرية والإسلام والعقل والبلوغ والعدالة انتهى .

ثم اعلم أن لفظ الشهادة ركنها فالمراد بالشرط هنا ما لا بد منه ليشمل الركن والشرط ولا بد من شرط آخر وهو التفسير فلو قال الثاني أشهد مثل شهادته لا تقبل وتماه في الخلاصة (والولاية) أى الحرية فلا شهادة للعبد وقت الأداء ولو مكاتبا أو مدبرا أو أم ولد ، وأما الصبي والمعتوه فقد خرجا بالشرط الأول وإنما لم يشترط أن لا تكون لأصله وإن علا

وفرمه وإن سفل وأحد الزوجين الآخر والشريك لشريكه ، لأنه شرط للشهادة للإنسان لا لمطلق الشهادة بدليل قبولها إذا كانت عليه بخلاف الصبي والمعتوه والعبد والمغفل والواحد فإنها لا تقبل مطلقا (١) وإنما اشترط في هذا النوع ما ذكر صيانة لحقوق العباد لأن فيه معنى الإلزام فاحتاج إلى زيادة تأكيد قال في التوضيح والشهادة بهلال الفطر من هذا القسم لما فيه من خوف التزوير والتلبيس : يعنى بخلاف الصوم وهذا أظهر مما ذهب إليه بعضهم من أنه من هذا القسم بناء على أن العباد ينتفعون بالفطر فهو من حقوقهم ويلزمهم الامتناع من الصوم يوم الفطر فكان فيه معنى الإلزام إذ لا يخفى أن انتفاعهم بالصوم أكثر ولزمهم فيه أظهر مع أنه يكفي فيه شهادة الواحد كذا في القلوج ، وفيه نظر لأن مرادهم بالانتفاع الانتفاع الديني فقط وهو في الفطر ، وأما الصوم فتجرب النفس فنتفعه آخرون . قال الهندي : ومن هذا القسم الإخبار بالحرمة في الأمة فإن حرمة الفرج وإن كانت من حقوق الله تعالى لكن ثبوتها مبني على زوال الملك الذي هو حق العبد بخلاف الإخبار بحرمة الطعام والشراب حيث يثبت بخبر الواحد لأن الحل والحرمة فيما سوى البضع مقصود بنفسه ولهذا يثبت الحل بدون ملك الحل في الطعام المباح وتثبت الحرمة مع قيام الملك في الحل كالعصير إذا تخمر ، وكما إذا أخبره عدل بأنه ذبيحة مجوسى يحرم عليه الأكل مع بقاء ملكه حتى لم يكن له الرجوع على بائه فالإخبار به لإخبار بأمر ديني انتهى . ومن هذا القسم الإخبار بالرضاع فلا يثبت إلا بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين لأن ثبوت الحرمة لا يقبل الفصل عن زوال الملك في باب النكاح وإبطال الملك لا يثبت إلا بشهادة رجلين بخلاف الإخبار بحرمة اللحم لأن حرمة التناول تقبل الفصل عن زوال الملك فاعتبر أمرا دينيا كذا في الهداية من الرضاع ، وذكر في الكراهية أن هذا إذا كان الإخبار بقاطع مقارن (٢) وأما القاطع الطارئ فيقبل خبر الواحد كما إذا كانت المنكوحة صغيرة فأخبر الزوج أنها ارتضعت من

(١) قوله مطلقا : أى لا له ولا عليه .

(٢) قوله مقارن ، مثاله أخبر الزوجة مخبر أن أصل النكاح كان فاسدا أو كان الزوج حين تزوجها مرتدا أو أخاها من الرضاعة لم يقبل قوله حتى يشهد بذلك رجلان أو رجل وامرأتان وكذا إذا أخبره مخبر أنك تزوجتها وهى مرتدة أو أختك من الرضاعة لم يتزوج بأختها وأربع سواها حتى يشهد بذلك عدلان لأنه أخبر بفساد مقارن والاقدام على العقد يدل على صحته وإنكار فساده فيثبت المنازع بالظاهر ، بخلاف ما إذا كانت المنكوحة صغيرة الخ فإن القاطع طار والاقدام الأول لا يدل على انعدامه فلم يثبت المنازع فافترقا وعلى هذا الحرف يدور الفرق كذا في الهداية .

أمه أو أخته فإنه يقبل قول الواحد فيه لأن القاطع طارئ على العقد والإقدام الأول لا يدل على انعدامه فلم يثبت (١) المنازع ، بخلاف ما إذا كانت المنكوحة كبيرة لأنه أخبر بفساد مقارن للعقد والإقدام على العقد يدل على صحته وإنكار فساد فثبت المنازع (٢) بالظاهر انتهى ، وهو تحقيق حسن يجب حفظه والطلبه عنه غافلون ، لكن اعترض عليه بأن هنا ما يوجب عدم القبول في مسألة الصغيرة ، وهو أن الملك للزوج فيها ثابت والملك الغائب لا يبطل بخبر الواحد ، وأجيب بأن ذلك إذا كان ثابتاً بدليل يوجب ملكه فيها ، وهنا ليس كذلك بل باستصحاب الحال وخبر الواحد أقوى منه كذا في العناية ، وفيه نظر لأن الملك في الكبيرة أيضاً ثابت بالاستصحاب وكذا في سائر الأملاك فلا يجوز إبطاله بخبر الواحد وفرع الزيلعي على الفرق السابق أنه لو أخبر واحد بارتداد مقارن من أحد الزوجين لا يقبل ولو أخبر بارتداد طار يقبل انتهى . وقد استفيد من تعليلهم لعدم قبوله في الرضاع بما فيه من إبطال الملك أنه لو أخبر عدل قبل النكاح بالرضاع ثبتت الحرمة وقد صرح به قاضيه خان في فتاواه وعلمه البزازی بأن الشك فيما إذا كان قبله وقع في الجواز وأما فيما إذا كان بعده في البطلان والدفع أسهل من الرفع ، وقد استنبطه الزيلعي من تعليلهم ولا حاجة إليه مع التصريح وذكر في المحيط فيه روايتين من غير ترجيح (وإن كان) الحل (لا إلزام فيه) أضلا كالوكالات والمضاربات والإذن في التجارة والرسالات في الهدايا والودائع والأمانات (يثبت بأخبار الآحاد بشرط التمييز) في الخبر فقط ولو صبياً أو كافراً أو عبداً لأنه لا إلزام فيها (دون العدالة) فيقبل فيها خبر الفاسق دفعا للحرج لأن العدول لا ينتصبون دائماً للمعاملات الخسيسة لاسيما لأجل الغير ، وظاهر كلامه أن لا يشترط التحري لقبول خبر الفاسق في هذا النوع وقد صرح به في التوضيح معللاً بأن الضرورة لازمة فيه بخلاف خبر الفاسق في الطهارة والنجاسة فإنه لا يقبل إلا مع انضمام التحري فإن الضرورة فيه غير لازمة لأن العمل بالأصل ممكن ، وقد نقل الاختلاف في التلويح في اشتراط التحري في قبوله في هذا النوع بناء على أن محمداً قيده به في كتاب الاستحسان ولم يقيده في الجامع

-
- (١) فلم يثبت المنازع ، لعدم اليقظ مآلوا كانت جارية صغيرة لا تعبر عن نفسها في يد رجل يدعى أنها له فلما كبرت لقيها رجل في بلد آخر فقالت أنا حرة الأصل لم يسمعه أن يتزوجها لتحقق المنازع وهو ذو اليد بخلاف ما لو قالت جارية كنت أمة لفلان فأعتقني لأن القاطع طار : أى عارض غير مقارن فتأمل في هذا وكلمه من الهداية .
- (٢) قوله فثبت المنازع : فالخلاص أنا لم نقبل خبر الواحد في موضع المنازعة لاحتجنا إلى الإلزام وقولنا في موضع المسألة لعدم كفاية شرح الهداية .

الصغير، واستثنى في الهداية من قبول خبر الفاسق ما إذا كان أكبر رأيه أنه كاذب فلا يجوز له أن يعمل به لأن أكبر الرأى يقام مقام اليقين، وجزم في التحريم باشتراط تصديق القلب له، فعلى هذا إن صدقه قلبه عمل به اتفاقاً وإن كذبه لا يعمل اتفاقاً وإن لم يصدقه ولم يكذبه فهو محل الاختلاف، ثم اعلم أن الاخبار بما ذكر لا فرق فيه بين أن يكون الخبر هو الرسول أو المأذون أو الوكيل أو الشريك أو إن فلانا رسول ونحوه كما في التلويح (وإن كان فيه إلزام من وجه دون وجه) وهي خمس مسائل ذكرها محمد عزل الوكيل وحجر المأذون والاخبار للسيد بجنابة عبده والشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر بالشرائع، وقاس المشايخ عليها إخبار البكر بالنكاح كما في فتح القدير فهي ست، وزاد في الظهيرية سابعة وهي الاخبار بالعيب كما إذا أخبر عدل بأن هذه العين معيب فأقدم على شرائه فإنه يكون رضى بالعيب وإن كان فاسقاً لا انتهى، وقد زاد ثامنة وهي فسخ الشركة والمضاربة وقد يقال إنه من قبيل عزل الوكيل لكن عطفه في التنقيح على عزل الوكيل فالأولى لإفراده بالذكر زيادة في البيان، ووجه كونه إلزاماً في العزل والحجر والفسخ أنه يبطل عمله في المستقبل وليس بإلزام من حيث إن الموكل يتصرف في حقه والالزام في البكر نفاذ النكاح عليها المقضى لمنعها من الزوج في المستقبل وعدمه من حيث إنه يمكنها فسخه وقت الاخبار، وفي الشفيع يلزمه سقوط الشفعة على تقدير سكونه لا على تقدير الطلب والسيد على تقدير التصرف في الجاني يلزمه الأرض لا على تقدير عدمه والمسلم الذي لم يهاجر يلزمه القضاء على تقدير عدم الأداء لا على تقديره فكان من هذا القبيل على الاختلاف وهو قول الأكثر خلافاً لما قيل إن الاتفاق على اشتراط العدالة في القضاء لأنه عن الشارع بالدين ولما صححه شمس الأئمة من أن القضاء اتفاق لأن الخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورده في التحريم وفتح القدير بأنه لو صح انتفى اشتراط العدالة في الرواة فإنما ذاك الرسول الخاص بالارسال انتهى فلا اعتبار لما صححه السرخسي وإن مشى عليه الزهلي (يشترط فيه أحد شطري الشهادة) إما العدد أو العدالة (عند أبي حنيفة) فلا يقبل خبر الفاسق والمسعودي الواحد عملاً بالشبهين لأن شبه الإلزام بوجوب اشتراطهما وعدمه بوجوب عدمه، فقلنا باشتراط أحدهما وقال لا يشترط إلا التمييز لأنه من المعاملات والخلاف في الفضولي، أما الوكيل والرسول فلا يشترط فيهما إلا التمييز لأن عبارتهما كالموكل والمرسل والعدالة لا تشترط في الخصوم حتى لو أخبر المشتري الشفيع بالبيع يجب عليه الطلب إجماعاً، وقيد في الكفز العدد بالمستورين فظاهره أنه لا يقبل عنده خبر الفاسقين وظاهر ما في التقرير قبوله فإنه علل أوجه الأصح من عدم اشتراط العدالة في المثني بأن لزوم العدد تأثراً في سكون القلب كالعدالة بل تأثير العدد أقوى فإن

القاضي لو قضى بشاهد واحد لم ينفذ ولو قضى بشهادة فاسقين ينفذ وإن كان على خلاف السنة انتهى : وقال الاسيبيجاني والخلاف فيما إذا لم يصدقه أما إذا أخبره الفاسق وصدقه صح انتهى : وذكر الهندي أن الفاسق إذا أخبر بعزل الوكيل فإن كذبه الوكيل ولم يظهر صدقه لا ينعزل اتفاقاً ، وإن ظهر صدقه فكذلك عنده لا عندهما وإن صدقه الوكيل انعزل اتفاقاً وهذا كله في الوكالة التي لم يتعلق بها حق الغير أما في التي تعلق فلا ينعزل ولا بعزل الموكل كالوكالة الثابتة في ضمن عقد الرهن انتهى ، وسكت المصنف عن اشتراط يقية سائر شروط الشهادة على قوله وجزم به في التوضيح فقال وإن كان فضولياً يشترط إما العدد أو العدالة بعد وجود سائر شرائط انتهى ، فعلى هذا لا يقبل خبر المرأة والعبد والصبي وإن وجدت العدالة أو العدد وما كان ينبغي له الجزم به فإنه ليس فيها نص عن الإمام محمد لا نفيًا ولا إثباتاً فلذا ذكره فخر الإسلام بلفظ الاحتمال كما ذكره الأكل والهندي .

﴿ والرابع ﴾ من أقسام ما يختص بالسنن (في بيان نفس الخبر) وهو كما في التحرير جملة دالة على مطابقة خارج ، وأما عدمها فليس مدلولاً ولا محتمل اللفظ إنما يجوز العقل أن مدلوله غير واقع والإنشاء جملة لادلالة لها على مطابقة خارج ولا حكم فيه : أي إدراك أنها واقعة أو لا انتهى . وفي المطول ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو أن جميع الأخبار من حيث اللفظ لا يدل إلا على الصدق وأما الكذب فليس من مدلوله بل هو تقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون أن الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد أنه يحتمله من حيث هو أي لا يمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتاً انتهى :

وإذا عرفت هذا ظهر لك أن تقسيم الخبر للأقسام الآتية ليس باعتبار الوضع إنما هو لدليل خارجي (وهو أربعة أقسام : قسم يحيط العلم بصدقه) أي الخبر (كخبر الرسل عليهم السلام) أي الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهذا يدل على أن كل نبي رسول واختاره في المسامرة بقوله ذكر المحققون أن النبي إنسان بعثه الله لتبليغ ما أوحى إليه وكذا الرسول فلا فرق لكن الأكثر المشهور الفرق بينهما بالأمر بالتبليغ وعدمه كذا في المسامرة (وقسم يحيط العلم بكذبه كدعوى فرعون الربوبية) وهو وما قبله غنيان عن البيان (وقسم يحتملها أي الصدق والكذب (على السواء) وقد منّا أن احتمال الكذب عقلي لا وضعي (كخبر الفاسق) فيجب التوقف فيه لقوله تعالى - إن جاءكم فاسق بلباً فتبينوا - وقد منّا أنه لا يتوقف في خبره فيما لا إلزام فيه أصلاً (وقسم ترجح أحد احتماليه) أي الصدق على الكذب (كخبر العدل المستجمع لجميع شرائط الرواية) فيجب العمل بقوله والمقصود هنا بيان كيفية السماع والضبط والتبليغ (ولهذا النوع أطراف ثلاثة : طرف السماع وذلك إما أن يكون عزيمه) أي أصلاً ،

وهو على أربعة أقسام: قسمان منها في نهاية العزيمة (وهو ما يكون من جنس السماع بأن يقرأ على المحدث) بكسر الدال ويقرأ بضم الياء: يعني لما لم يسم فاعله وهو أولى من فتح الياء ليشمل قراءة الراوى على الشيخ أو قراءة غيره وهو يسمع وأطلقه فشمّل ما إذا اعترف الشيخ أو سكّت بلا مانع خلافاً لبعضهم لأن العرف أنه تقرير ولأنه يوهّم الصحة فكان صحيحاً وإلا فغش كذا في التحرير (أو يقرأ) المحدث من كتاب أو حفظ (عليك) واختلف في أى النوعين أرجح فرجح الأكثر الثانى فإن طريقه الرسول صلى الله عليه وسلم، ورجح أبو حنيفة الأول لزيادة عنايته بنفسه فيزداد ضبط المتن والسند - والثانى كان أحق منه عليه الصلاة والسلام فإنه كان أمم وناعن السهو أما في غيره فلا كذا في التوضيح، وتعقبه في التحرير بأن الحق أنه في غير محل النزاع انتهى فإن الكلام في المحدث عن الشارع لا الشارع إذ لا يمكن القراءة عليه قبل التبليغ، وعن أبى حنيفة أنهما متساويان فإن حدث من حفظه ترجح (أو يكتب) المحدث (إليك كتاباً على رسم المتن) بأن يكتب حدثنى فلان فإذا بلغك كتابى هذا فحدث به عنى بهذا الإسناد وهو معنى قوله (وذكر فيه حدثنى فلان عن فلان إلى آخره ثم يقول فيه إذا بلغك كتابى هذا وفهمته فحدث به عنى فهذا من الغائب كالخطاب) فإن تبليغ النبى صلى الله عليه وسلم كان بالكتاب والإرسال لكن قوله حدث به عنى ليس بشرط في حل السماع عند الجمهور وهو الصحيح لأن الكتاب إن لم يقترب بالإجازة لفظاً فقد تضمن الإجازة معنى كذا في التقرير، وبه علم أن الإجازة في النوعين الأولين ليست بشرط بالأولى فما يفعله الناس من طلب الإجازة للقارئ والسماعين بعد القراءة على الشيخ ليس بلام (وكذلك الرسالة على هذا الوجه) بأن يقول المحدث للرسول بلغ عنى فلانا أنه حدثنى بهذا الحديث فلان ويذكر إسناده فإذا بلغتك رسالتى هذه فارووه عنى بهذا الاسناد (فيكونان حجتيين) خلفاً عن النوعين الأولين (إذا ثبتا بالحجة) أى بالبينة كما في كتاب القاضى إلى القاضى، وعند العامة لا حاجة إلى البينة بل يكفي أن يكون المكتوب إليه عارفاً بخط الكتاب ويغلب على ظنه صدق الرسول: قال في التحرير وضيق أبو حنيفة بالبينة ولا يلزم كتاب القاضى للاختلاف ^(١) بالداعية ^(٢) فيه انتهى: قال في التوضيح

(١) قوله للاختلاف: أى بين كتاب القاضى إلى القاضى وما نحن فيه اهـ.

(٢) قوله بالداعية: أى بسبب الداعية إلى ترويجها بحيث لا يلزم من اشتراطها في كتاب القاضى اشتراطها فيما نحن فيه فلا جرم أن في أصول الفقه للشيخ أبى بكر الرازى: وأما من كتب إليه بمحدث فإنه إذا صح عنده أنه كتابه إما بقول ثقة أو بعلامات منه وخط يغلب معها في النفس أنه كتابه فإنه يسع المكتوب إليه الكتاب أن يقول أخبرنى فلان يعنى الكاتب إليه ولا يقول حدثنى اهـ من شرح التحرير:

المختار في الأولين أن يقول حدثنا وفي الأخيرين أخبرنا انتهى . وجوز في التحرير في قراءة الشيخ عليه حدثنا وأخبر وسمعتة وقال وغلبت كلمة قال في المذاكرة وفي قراءة الطالب قرأت وقرئ عليه وأنا أسمع وحدثنا بقراءتي وقراءة ونبأنا وأنبأنا كذلك ، والإطلاق جائز على المختار وقبل في أخبرنا فقط والمنفرد حدثني (١) وأخبرني (أو يكون رخصة) بالنصب عطف على يكون عزيمة (وهو الذي لا اجتماع فيه كالإجازة) بأن يقول أجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب أو مجموع مسموعاتي أو مقروءاتي أو نحو ذلك ، كذا في التلويح ، وفي التحرير ، ومنه إجازة ما صح من مسموعاتي قبل بالمنع والأصح الصحة للضرورة (والمناولة) ظاهره أنه يكفي مجرد إعطاء الكتاب وليس كذلك وإنما المراد بها أن يعطيه المحدث كتاب سماعه بيده ويقول أجزت لك أن تروى عنى هذا الكتاب فلو قال المصنف كفاي التحرير : والرخصة الإجازة مع مناولة المجاز به ودونها لكان أولى . وتنقسم الإجازة لمعين في معين وغيره كروايي وغير معين إلا بالعموم للمسلمين كقوله من أدركني ومنه من يولد لفلان بخلاف المجهول في معين وغيره ككتاب السنن بخلاف سنن فلان ومنه ما يسمعه الشيخ ثم المستحب قوله أجازني ويجوز أخبرني وحدثني مقيدا ومطلقا للمشافهة في نفس الإجازة بخلاف الكتاب والرسالة إذ لا خطاب أصلا ، وقيل بمنع حدثني لاختصاصه بسماع المقن والوجه في الكل اعتماد عرف تلك الطائفة كذا في التحرير (٢) (والمجاز له إن كان عالما به) أي بما في الكتاب الذي أجازته بروايته (تصح الإجازة وإلا فلا) عند أبي حنيفة ومحمد خلافا لأبي يوسف كما في كتاب القاضي إلى القاضي . لهما أن أمر السنة أمر عظيم مما لا يتساهل فيه وتصحيح الإجازة من غير علم بما فيه من الفساد مافيه وفيه فتح لباب التقصير في طلب العلم ، وهذا أمر يتبرك به لا أمر يقع به الاحتجاج كذا في التوضيح ، وفي التحرير والخفية إن كان يعلم ما في الكتاب جازت الرواية كالشهادة على الصك وإلا فإن احتمل التغيير لم تصح وكذا إن لم يحتمل خلافا لأبي يوسف ككتاب القاضي إذ علم الشهود بمافيه شرط خلافا له وشمس الأئمة عدم الصحة اتفاق ، وتجوز أبي يوسف في الكتاب لضرورة اشتماله على الأسرار ويكره المتكاتبان الانتشار بخلاف كتب الأخبار وفيه نظر بل ذلك (٣)

(١) وجاز الجمع بأن يقول حدثنا وأخبرنا اه تحرير :

(٢) قوله كذا في التحرير ، سقط من عبارة التحرير بعض ألفاظ لا يخل إسقاطها

بالمعنى اه مصححه .

(٣) قوله بل ذلك : أي جواز الشهادة على الكتاب وإن لم يعلم ما فيه :

في كتب العامة لا القاضى وهذا (١) للاتفاق على النفي (٢) لو قرأ فلم يسمع الشيخ أو الشيخ ولم يفهم (٣) وقبول من سمع في صباه مقيد بضبطه ، ولذا (٤) امتنعت (٥) للمشغول عن السماع بكتابة أو نوم أو لهو ، والحق أن المدار عدم الضبط لحكاية الدارقطني انتهى . ثم قال والاكتفاء الطارئ في هذه الأعصار بكون الشيخ مستورا ووجود سماعه بخط ثقة موافق لأصل شيخه ليس خلافا لما تقدم (٦) لأنه (٧) لحفظ السلسلة (٨) عن الانقطاع (٩) وذلك (١٠) لإيجاب العمل على المجتهد انتهى (وطرف الحفظ) بيان للقسم الثاني من الثلاثة وعبر عنه في التوضيح بالضبط (والعزيمة فيه أن يحفظ المسموع) من وقت السماع ويدوم (إلى وقت الأداء ، والرخصة أن يعتمد الكتاب) قال في التوضيح : وأما الكتابة فقد كانت رخصة انقلبت عزيمة في هذا الزمان صيانة للعلم (فلان نظر فيه وتذكر) ما كان مسموعا له صار كأنه حفظه إلى وقت الأداء لأن التذكر كالحفظ (يكون حجة) سواء كان خطه هو أو رجل معروف أو مجهول كذا في التوضيح (وإلا) أى إن لم يتذكر حين النظر فيه (فلا) يكون حجة لعدم حل الرواية له فلا يحل الرواية والعمل عند أبي حنيفة سواء كان خطه أو خط الثقة سواء كان تحت يده أو يد أمين وواجبا عندهما والأكثر وعلى هذا رؤية الشاهد خطه في الصك والقاضى في السجل ، وعن أبي يوسف الجواز في الرواية إذا كان في يده لا الصك وعن محمد في الكل تيسيرا ، وفي الخلاصة قال شمس الأئمة الحلواني ينبغي أن يفق بقول محمد ، وقال الفقيه أبو الليث وبه تأخذ ، وفي موضع آخر منها أن أبا حنيفة ضيق في الكل حتى قلت روايته الأخبار مع كثرة سماعه فإنه سمع من ألف ومائتي رجل انتهى . (وطرق

- (١) أى التفصيل المذكور اه .
- (٢) قوله على النفي : أى لصحة الرواية .
- (٣) قوله ولم يفهم : أى الطالب اه .
- (٤) أى لاشتراط ضبط السامع اه .
- (٥) قوله امتنعت : أى صحة الرواية .
- (٦) أى من اشتراط العدالة وغيرها في الراوى .
- (٧) قوله لأنه : أى الاكتفاء المذكور .
- (٨) قوله لحفظ السلسلة أى ليصير الحديث مسلسلا بحدثنا وأخبرنا .
- (٩) قوله عن الانقطاع ، متعلق بقوله : لحفظ وتبقى هذه الكرامة التي خصت بها هذه الأمة شرفا لنبيينا المصطفى محمد صلى الله عليه وسلم .
- (١٠) أى ما تقدم من اشتراط العدالة وغيرها .

الأداء، والعزيمة فيه أن يؤدي على الوجه الذي سمع بلفظه ومعناه) لقوله عليه الصلاة والسلام «نصر الله امرأ سمع منا مقالة فوعاها وأداها كما سمعها» وللتبرك بلفظه الشريف والحديث لبيان الأفضلية لأنه دعاء للناقل باللفظ فلا يجوز الاستدلال به على عدم جواز النقل بالمعنى مع أن النقل بالمعنى من غير تغيير أداء كما سمع كذا في التلويح (والرخصة أن ينقله بمعناه) لأن الضرورة داعية إليه لأجل النسيان وللعلم بنقلهم أحاديث بألفاظ مختلفة في وقائع متحدة ولا منكر، ولما عن ابن مسعود وغيره قال عليه الصلاة والسلام كذا أو نحوه أو قريباً منه ولا منكر فكان إجماعاً ولبعثه عليه الصلاة والسلام الرسل بلا إلزام لفظ. ولأن المقصود المعنى وهو حاصل (فإن كان) الحديث (محكما لا يحتمل غيره) إنما فسر المحكم بما لا يحتمل غيره لدفع توهم أن المراد به هنا قسم المفسر وهو ما لا يحتمل النسخ فالمحكم هنا ما اتضح معناه بحيث لا يشكبه معناه ولا يحتمل وجودها متعددة كما في التلويح (يجوز نقله بالمعنى لمن له بصيرة) أي معرفة (في وجوه اللغة) بأن ينقله إلى لفظ يؤدي معناه كنقل قعد إلى جلس والاستطاعة إلى القدرة كنقل «من دخل دار أبي سفيان فهو آمن» إلى من حصل في دار أبي سفيان كذا في التقرير، قال فخر الإسلام لأنه إذا كان محكما أمن فيه الغلط على أهل العلم فثبت النقل رخصة وتيسيراً، وقد ثبت في كتاب الله تعالى ضرب من الرخصة مع أن النظم معجز قال النبي صلى الله عليه وسلم «أنزل القرآن على سبعة أحرف» وإنما ثبت ذلك ببركة دعوة النبي صلى الله عليه وسلم غير أن ذلك رخصة إسقاط وهذه رخصة ترفية وتيسير مع قيام الأصل انتهى (وإن كان ظاهراً يحتمل غيره) أي غير معناه بأن كان عاماً محتملاً للخصوص أو حقيقة تحتل أحجاز (فلا يجوز نقله بالمعنى إلا للفقهاء المجتهدين) وهو من ضم إلى علم اللغة العلم بالشريعة وطريق الاجتهاد لأنه إذا لم يكن كذلك لم يؤمن أن ينقله إلى معنى لا يحتمل المعنى الذي احتمله اللفظ المنقول من خصوص أو مجاز بأن يضم إلى ما نقل إليه من المؤكدات ما يقطع احتمال الخصوص إن كان عاماً، ولعل المراد لا يكون إلا المحتمل (وما كان من جوامع الكلم) وهي ألفاظ يسيرة جامعة لمعان كثيرة لا يقدر غيره على تأدية تلك المعاني بعبارة كقوله عليه الصلاة والسلام «الخروج بالضمان، ولا ضرر ولا ضرار في الإسلام، والغرم بالغرم» (أو المشكل أو المشترك أو المحمل لا يجوز نقله بالمعنى للكل) للمجتهد وغيره، أما في الجوامع ففيه اختلاف عندنا واختار فخر الإسلام المنع تبعاً لابن سيرين والرازي من الحنفية وهو الأحوط لأنه لا يؤمن الغلط فيه لإحاطته بمعان يقصر عنها عقول غيره، وأما في المشكل والمشترك فلائنه لا يفهم معناه إلا بتأويل وتأويله لا يكون حجة على غيره وكلامنا في الحجة، مثاله قوله عليه الصلاة والسلام «الطلاق بالرجال» فإنه يحتمل إيجاد الطلاق

أو اعتبار الطلاق فالتأويل بأحدهما ونقله به لا يكون حجة ، وأما الحمل فلا يفهم مراده إلا بالبيان من الحمل وامتنع التشابه بالأولى لأنه ما انسد علينا باب دركه .

﴿ تنبيه ﴾ اعلم أن الخلاف في جواز نقل الحديث بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب وأما مادون وحصل في الكتب فلا يجوز تبدل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك . قال ابن الصلاح بعد أن ذكر خلافهم في نقل الحديث بالمعنى : إن هذا الخلاف لا تراه جاريا ولا أجراه الناس فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يغير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت بدله فيه لفظا آخر بمعناه فإن الرواية بالمعنى رخص فيها من رخص لما كان عليهم في ضبط الألفاظ والحمود عليها من الخرج والتعب وذلك مفقود فيما اشتملت عليه بطون الأوراق والكتب انتهى كلام ابن الصلاح كذا في حاشية المعنى للدماميني من آخر الباب الخامس (والمروى عنه) شروع في بيان الطعن في الحديث من جهة الراوى وغيره (إذا أنكر الرواية) أطلقه فشمّل ما إذا كان إنكار مكذب بأن قال مارويت لك هذا الحديث قط وكذبت علىّ وما إذا كان إنكار متوقف بأن قال لأذكر أنى رويت لك هذا الحديث أو لا أعرفه وقد انفقوا على سقوط الرواية بالأول لأن كلا منهما مكذب للآخر وهما على عدالتهما إذ لا يبطل الثابت (١) بالشك . واختلفوا في الثاني فالمصنف اختار السقوط تبعاً لفخر الاسلام والقاضى أبى زيد والسرخسى وهو قول الكرخى ، وقيل لا تسقط وهو قول الأكثر وقيل السقوط قول أبى يوسف وعدمه قول محمد وهو فرع اختلافهما في الشاهدين شهدا على القاضى بقضية وهو لا يذكرها فإن أبى يوسف رده ومحمد قبله ونسبة ابن الحاجب القبول لأبى يوسف غلط ولم يذكر فيها قول لأبى حنيفة فضمه مع أبى يوسف يحتاج إلى ثبت ورجح في التحرير القبول لأنه عدل جازم غير مكذب فيقبل كموت الأصل وجنونه وذكر الهندي أن على الاختلاف بين أبى يوسف ومحمد مسائل في الجامع الصغير أنكر أبو يوسف روايته فيها لما عرض عليه محمد الجامع الصغير فقال حفظ أبو عبد الله إلا مسائل وصحح محمد ذلك ولم يرجع عنه بإنكاره وهى ثبت . الأولى لو قرأ في إحدى الأوليين وإحدى الآخرين يقضى أربعة عند أبى يوسف وركعتين عند محمد ، وروى محمد عن يعقوب أنه يقضى أربعة عند أبى حنيفة فأنكر وقال إنما رويت لك عن أبى حنيفة أنه يقضى ركعتين ولم يرجع عنه محمد ونسبه إلى النسيان . والثانية مستحاضة توضح بعد طلوع الشمس تصلّى حتى يخرج وقت الظهر قال أبو يوسف إنما رويت لك حتى يدخل وقت الظهر . الثالثة المشتري من الغاصب إذا أعتق ثم أجاز المالك البيع نفذ العتق قال إنما رويت

(١) أى وهو عدالتهما بالشك أى في زواها اهـ .

لك أنه لا ينفذ : الرابعة المهاجرة لأعدة عليها ويجوز نكاحها إلا أن تكون حبل فحينئذ لا يجوز نكاحها قال إنما رويت لك أنه يجوز نكاحها ولكن لا يقربها زوجها حتى تضع . الخامسة عبد بين اثنين قتل مولى لهما فعما أحدهما بطل الدم كله عند أبي حنيفة وقالوا يدفع ربه إلى شريكه أو يقليه بربع الدية وقال أبو يوسف إنما حكيت لك عن أبي حنيفة كقولنا وإنما الاختلاف الذي رويته في عبد قتل مولاة عمدا وله ابنان فعما أحدهما إلا أن محمدا ذكر الاختلاف فيهما وذكر قول نفسه مع أبي يوسف في الأولى : السادسة رجل مات وترك ابنا له وعبدًا لا غير فادعى العبد أن الميت كان أعتقه في صحته وادعى رجل على الميت ألف درهم وقيمة العبد ألف فقال الابن صدقما يسعى العبد في قيمته وهو حرّ ويأخذها الغريم بدينه . وقال أبو يوسف إنما رويت لك مادام يسعى في قيمته هو عبد قيل اعتماد المشايخ على قول محمد انتهى . وفي فتح القدير : واعتمدت المشايخ رواية محمد مع تصريحهم في الأصول بأن تكذيب الأصل الفرع بسقط الرواية إذا كان صريحًا والعبارة المذكورة في الكتاب وغيره من أبي يوسف من مثل الصريح على ما يعرف في ذلك الموضع فليكن لا بناء على أنه رواية بل تفريع صحيح على أصل أبي حنيفة وإلا فهو مشكل انتهى . (أو عمل بخلافه بعد الرواية مما هو خلاف يبين بسقط العمل به) لأنه صار مجروحًا كحديث عائشة « إنما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل » ثم زوّجت بعده ابنة أخيها عبد الرحمن وهو غائب وكحديث ابن عمر في رفع اليدين في الركوع . وقال مجاهد : صحبت ابن عمر عشرين فلم أره يرفع يديه إلا في تكبيرة الافتتاح كذا في التوضيح (فإن كان) العمل بخلافه (قبل الرواية أولم يعرف تاريخه لم يكن جرحًا) لأنه في الأول كان مذهبه أنه تركه وفي الثاني وقع الشك في سقوطه فيحمل على أن العمل قبلها (وتعيين) الراوى (بغض محتملاته) بأن كان اللفظ عامًا فيحمله على معنى خاص أو مشتركًا فيحمله على أحد معنیه (لا يمنع العمل به) أى بظاهر الحديث لأن تأويله لا يكون حجة على غيره فجاز لغيره أن يعمل بما رده ، وذكر فخر الإسلام لهذا الأصل مثالين أحدهما لنا والآخر للشافعي ليقيد أن هذا الأصل متفق عليه بيننا وبينه . فالأول حديث ابن عمر رضي الله عنه « المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا » فإنه يحتمل تفرق الأبدان وتفرق الأقوال وحله ابن عمر على الأول وهو بمعنى المشترك فلا يبطل الاحتمال بتأويله فخالقناه . والثاني حديث ابن عباس « من بدل دينه فاقتلوه » وقال ابن عباس « لا تهمل المرتدة » فخالقنا الشافعي في الخيار لظاهر الحديث لا لتأويل ابن عمر وخصصنا حديث ابن عباس بالنهي عن قتل النساء مطلقًا لا لخصيص ابن عباس كذا في التقرير .

وحاصل ما في التحرير أن حمل الصحابي مرويه على أحد ما يحتمله إن كان مشتركًا ونحوه

لا يجب قبوله عند الحنفية وإن حمل الظاهر على غيره فالأكثر الظاهر وليس من العمل ببعض
المحتملات تخصيص العام فيجب حمله على سماع المخصص كحديث ابن عباس « من بدل
دينه فاقتلوه » وأسند أبو حنيفة عنه « لا تقتل المرتدة » فلزم خلافا للشافعي وإن كان الحديث
مفسرا تعين كون تركه لعلمه بالناسخ فيجب اتباعه خلافا للشافعي وبه يتبين نسخ حديث
السبع من الولوغ ، إذ صبح اكتفاء أبي هريرة بالثلاث إلى آخره وهو مخالف لما ذكره
فخر الإسلام من مسألة تخصيص العام من الصحابي (والامتناع عن العمل به) من الراوى
له (مثل العمل بخلافه) لأن الامتناع حرام كالعمل بخلافه والمراد بالامتناع أن لا يشتغل
بالعمل به ولا بما يخالفه مثل أن لا يشتغل بالصلاة في وقتها ولا بشئ آخر ، أما لو اشتغل
بالأكل والشرب كان ذلك عملا بخلافه ، وقيل في التحقيق كلاهما واحد لأن الترك فعل
فكان كالاشتغال بفعل آخر فيكون عملا بالخلاف أيضا ، ولهذا ذكر شمس الأئمة في القميين
ترك ابن عمر رفع اليد كذا في التقرير (وعمل الصحابي بخلافه بوجب الطعن إذا كان الحديث
ظاهرا لا يحتمل الخفاء عليهم) شروع في بيان الطعن من غير الراوى وهو نوعان : طعن
من الصحابة وطعن من أئمة الحديث ، فالأول كحديث تغريب الزاني طعن فيه عمر وحلف
أن لا ينقئ أحدا أبدا وقال علي : كفى بالنفي فتنه وهو مما لا يحتمل الخفاء عليهما لأن إقامة
الحديث مبنى على الشهرة مع احتياج الإمام إلى معرفته فيفحص عنه وكفر المنفى لا يحل تركه
الحديث ، وأما إذا كان مما يحتمل الخفاء فلا يكون جرحا كحديث القهقهة لم يعمل به أبو موسى
الأشعري ولم يكن جرحا لأنه من الحوادث النادرة فجاز خفاؤه عليه على أنه منع صحته عنه
بل نقيضه عنه كما في التحرير وأشار إلى الثاني بقوله (والاطعن المبهم) بأن يقول هذا الحديث
غير ثابت أو منكر أو مجروح أو رواه متروك الحديث أو غير العدل (من أئمة الحديث
لا يجرح الراوى) فلا يقبل لأن العدالة أصل في كل مسلم نظرا إلى العقل والدين لاسيما الصدر
الأول فلا يترك بالجرح المبهم لجواز أن يعتقد الجرح ما ليس بجرح جرحا ، وقيل يقبل
لأن الغالب من حال الجرح الصدق والبصيرة بأسباب الجرح ومواقع الخلاف ، والحق أن
الجرح إن كان ثقة بصيرا بأسباب الجرح ومواقع الخلاف ضابطا لذلك يقبل جرحه المبهم
وإلا فلا كذا في القلوج ، وصحح في التحرير مذهب الجمهور أن العلم بأسباب الجرح يقبل
جرحه مبهما وإلا فلا بد من البيان ، وأما التعديل فيقبل مطلقا من غير بيان للعلم بمفهوم العدالة
(إلا إذا وقع مفسرا بما هو جرح متفق عليه) فلا جرح بالأفعال المجتهد فيها كشرب النبيذ
واللعب بالشطرنج ، وللجرح ألفاظ : كذاب وضاع دجال يكذب هالك ثم ساقط منهم
بالكذب والوضع فاهب ومتروك ، ومنه للبخارى فيه نظر وسكتوا عنه لاعتباره به ليس
بثقة مأمون ثم ردوا حديثه ضعيف جدا واه مرة طرحو حديثه مطروح ارم به ليس بشئ

لا يساوى شيئا في هذه لاجبة ولا استشهاد ولا اعتبار، ثم ضعيف منكر الحديث مضطربه
واه ضعفه لا يحتاج به ثم فيه مقال ضعف ضعف تعرف وتنكر ليس بذاك بالقوى بحجة
بعمدة بالمرضى سبي الحفظ لين ويخرج في هؤلاء للاعتبار والمتابعات إلا ابن معين في
ضعيف كذا في التحرير (من اشتهر بالنصيحة) للدين والمسلمين، وذكر الكرماني
أنها كلمة جامعة معناها هيابة الحظ للمنصوح له مأخوذة من نصحت العسل إذا صفيته
وجعلته خالصا انتهى.

وقد أفاد المؤلف أن جرح الرواة بحق نصيحة لا غيبة وإن كرهه الجرح (دون التعصب)
كطعن المحدثين في أهل السنة والجماعة وكطعن من ينتحل مذهب الشافعي على بعض أصحابنا
المتقدمين كذا ذكره فخر الإسلام، وقد شرطوا لصحة إمامة الشافعي بالحنفي شروطا: منها
أن لا يكون متعصبا كما ذكره الزيلعي فظاهره أن التعصب في الدين كفر وإلا فالافتداء
صحيح وفي فتح القدير أن التعصب فسق يعني فلا يمنع صحة الافتداء وقد أوضحناه في شرحنا
على الكنز (حتى لا يقبل الطعن بالتدليس) وهو في اللغة كتمان عيب السلعة من المشتري
وفي اصطلاح المحدثين كتمان انقطاع أو خلل في إسناد الحديث بإيراد لفظ يوم الاتصال
والصحة مثل أن يقول حدثني فلان عن فلان من غير أن يتصل الحديث بقوله حدثنا أو
أخبرنا وسموه غفنة، وقيل هو ترك اسم من يروي عنه وذكر اسم من روى عن شيخه
وإنما لا يكون جرحا لأنه يوهم شبهة الإرسال وحقيقته ليس بجرح فشبهته أولى (والتدليس)
على من روى له بذكر شيخه بكنيته دون اسمه بأن يقول أخبرني فلان ابن فلان الفلاني
مثل قول شفيان الثوري حدثنا أبو سعيد فإنه يشمل الثقة وهو الحسن البصري الزاهد وغير
الثقة مثل محمد بن السائب الكلبي ومثل قول محمد بن الحسن حدثني الثقة من أصحابنا يعني
به أبا يوسف وإنما أتهم لخشونة وقعت بينهما وإنما لم يكن جرحا لأن الكناية عن الراوى
لا بأس بها صيانة له عن الطعن فيه وصيانة للطاعين عن الوقوع في الغيبة واختصار في الكلام
فلا تدل على كون المروي عنه متهما وليس كل من اتهم بوجه ما يسقط به كل حديثه كذا
ذكره فخر الإسلام قال في التحرير: وأما التدليس إسهام الرواية عن المعاصر الأعلى أو وصف
شيخه بمتعدد لإيهام العلو والكثرة فغير قاذح (وركض الدابة) وهو الحث على العدو أي
السير روى عن شعبة بن الحجاج أنه قيل له لم تركت حديث فلان؟ قال رأيت بركض على
يردون فتركت حديثه مع أن الركض من أسباب الجهاد كالسباق بالخيول والأقدام وهو
مندوب إليه شرعا (والمزاح) لا يكون جرحا لأنه ورد به الشرع إذا كان حقا فلا يكون
قاذحا إلا إذا بالغ فمخرج إلى ما ليس بحق وتخطئ فإنه يقدح، وفي البرازية وكان الإمام

والثوري وابن أبي ليلى يمزحون كثيرا (وحداثة السن) أى صغر الراوى الضابط وقت التحمل لا يكون قادحا لأن كثيرا من الصحابة تحملوا فى صغرهم وقبل ذلك منهم بعد الكبر خصوصا ابن عباس رضى الله عنهما (وعدم الاعتبار بالرواية) لا يكون قدحا لأن الاعتبار للاتفاق لا لكثرة الرواية كأبى بكر رضى الله عنه ولا يدخله من له راو فقط وهو مجهول العين باصطلاح كذا فى التحرير (واستكثار مسائل الفقه) لا يكون طعنا كما طعن بعض المحدثين فى أبى يوسف فقال كان إماما حافظا متقنا إلا أنه اشتغل بالفقه وصرف همه إليه وذلك مما يوجب وقوع الخلل فى ضبط الحديث لاحتمال وهو باطل لأن ذلك دليل على قوة الذهن والاجتهاد فى معرفة معنى الحديث فيستدل به على حسن الضبط والإتقان ، وفى التحرير إن كثرة الكلام والبول قائما ليس من الطعن .

فصل : فى التعارض

وغالبه فى الآحاد كما فى التحرير ، وهو لغة التمانع ، واصطلاحا اقتضاء أحد الدليلين ثبوت أمر والآخر انتفائه فى محل واحد فى زمان واحد بشرط تساويهما فى القوة أو زيادة أحدهما بوصف هو تابع ، وخرج بالتحاد المحل ما يقتضى حل المنكوحة وحرمة أمها وباتحاد الزمان مثل حل المنكوحة قبل الحيض وحرمة عند الحيض ، وبالقيد الأخير ما إذا كان أحدهما أقوى بالذات كالنص والقياس إذ لا تعارض بينهما هذا معنى ما فى التوضيح . وتعقبه فى التلويح بأنه إن أريد اقتضاء أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر بعينه حتى يكون الإيجاب واردا على ما ورد عليه النفي فلا حاجة إلى اشتراط اتحاد المحل والزمان لتغاير حل المنكوحة وحل أمها وكذا الحل قبل الحيض وعنده وإلا فلا بد من اشتراط أمور آخر مثل اتحاد المكان والشرط ونحو ذلك مما لا بد منه فى تحقق التعارض . وجوابه أن اشتراط اتحاد المحل والزمان زيادة توضيح وتنصيص على ما هو ملاك الأمر فى باب التعارض فإنه كثيرا ما يندفع الترجيح باختلاف المحل والزمان ثم التعارض لا يقع بين القطعيين لامتناع وقوع المتنافيين ولا يتصور الترجيح لأنه فرع التفاوت فى احتمال النقيض فلا يكون إلا بين الظنيين انتهى . وتعقبه فى التحرير بأن فرقه بين القطعيين وبين الظنيين تحسب لأنه إن أراد به التعارض فى نفس الأمر فهو متبني فى أدلة الشرع كلها قطعيها وظنيها ، وإن أراد بحسب الظاهر لجهلنا بالناسخ والمنسوخ فهو فى الكل ظاهر فيثبت فى قطعى الشبوت ويلزمه محملان لكل محمل أو نسخ أحدهما وفى قطعى الدلالة ويلزمه الثانى وهو نسخ أحدهما فيجتهد فى طلبه ويؤيد الظنيان بترجيح السند والدلالة مع الحكم بأن الثابت أحدهما مجهولا وانتماؤهما فى نفس الأمر ،

وما نقل عن الكرخي من منع التعارض في الأمارتين يريد في نفس الأمر انتهى . (وقد يقع التعارض بين الحجج فيما بنينا) لا في نفس الأمر إذ لا تناقض بين أدلة الشرع لأنه دليل الجهل (لجهلنا) بالناسخ والمنسوخ فتوهنا التعارض وفي الواقع لا تعارض فإذا ورد تعارض صورة حمل على نسخ أحدهما الآخر فإن علم التاريخ كان المتأخر ناسخا ولا يطلب الملخص فيجمع بينهما ما أمكن ويسمى عملا بالشبهين ولا فسيأني (فلا بد من بيانه) أي بيان ركن التعارض وشرطه والمخلص منه (فركن المعارضة) وهي لغة المقابلة على سبيل الممانعة والمراد بها التعارض ، والمراد بالركن ما يقوم به المعارضة وهو مجموع أجزائها فإن ركن الشيء ما يقوم به أهم من أن يكون جميع الأجزاء أو بعضها كذا في التقرير (تقابل الحججتين على السواء) ومعنى التقابل أن يقتضي أحدهما عدم ما يقتضيه الآخر وقد قدمناه (لازمة لإحدهما) تأكيد لقوله على السواء .

واعلم أنه إذا دل دليل على ثبوت شيء والآخر على انتفائه فلما أن يتساويا في القوة أو لا ، وعلى الثاني إما أن يكون زيادة أحدهما بما هو بمنزلة التابع أو لا ، ففي الصورة الأولى معارضة ولا ترجيح ، وفي الثانية معارضة مع ترجيح ، وفي الثالثة لا معارضة حقيقة فلا ترجيح لا بتناؤه على التعارض المنبئ عن التماثل وحكم الصورتين الأخيرتين أن يعمل بالأقوى ويتحرك الأضعف لكونه في حكم العدم بالنسبة إلى الأقوى ، وأما الصورة الأولى فسيأتي بيان حكمها كذا في التلويح ، وبهذا علم أن المعارضة حاصلة بين خبر الواحد الذي يرويه عدل فقيه وبين خبر الواحد الذي يرويه عدل غير فقيه لكن مع الترجيح ، والمراد هنا المعارضة من غير ترجيح فصلح أن يكون قوله لازمة لإحدهما تأسيسا لإخراج هذا القسم وما ذكره في تعريفها إنما هو لمطلقها (في حكيمين متضادين) زيادة بيان ، لأن التقابل بينهما إنما هو بتقابل الحكيمين (وشرطها اتحاد الخل) فلا تعارض عند اختلافه كحل المنكوحه وحرمة أمها وتقدم ما فيه (والوقت) بأن يتحد زمان ورودهما كذا في التوضيح وليس المراد أن التعارض موقوف على اتحاد زمان ورودهما والتكلم بهما على ما سبق إلى بعض الأوهام العامة من أن المراد باتحاد الزمان في التناقض زمان التكلم وإنما المراد زمان نسبة القضية حتى لو قيل في زمان واحد زيد قائم الآن زيد ليس بقائم غدا لم يكن تناقضا وإن قيل زيد قائم وقت كذا ثم قيل بعد سنة زيد ليس بقائم في ذلك الوقت كان تناقضا بل المقصود أن الدليلين إنما يتعارضان بحيث يحتاج إلى مخلص إذا لم يعلم تقدم أحدهما على الآخر إذ لو علم لكان المتأخر ناسخا للمتقدم ولا شك أن الدليلين المتدافعين لا يصدران من الشارع إلا كذلك كذا في التلويح (مع تضاد الحكم) أورد عليه أنه جعله أولا داخلا في الركن فكيف جعله

من الشرط مع التنافي بينهما. وأجيب بأن التضاد بين الحكمين من شروطه لا محالة وذكره في الركن (١) باعتبار ظرفيته للتقابل يعني أن التقابل يكون في حكمين فصار (٢) ذلك نوعاً من المحل لأن الحكم محل التقابل والمحال شروط كذا في التقرير (وحكمهما) أي المعارضة (بين الآيتين المصير) الرجوع (إلى السنة) مثاله قوله تعالى - فاقروا ما ينسى من القرآن - وقوله تعالى - وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - تعارضاً في قراءة المقتدى فصرنا إلى قوله عليه الصلاة والسلام «من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة» ولا يعارضهما قوله عليه الصلاة والسلام «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» لأنه محتمل في نفسه لجواز أن يكون المراد به نفي الفضيلة كذا في التقرير (وبين السنتين المصير إلى أقوال الصحابة) إن وجدت (أو القياس) إن لم يوجد للصحابة قول أو وجد وتعارض قولان لهما. وحاصله أن من أوجب تقليد الصحابي ولو لم يدرك بالقياس قال يجب المصير إلى قوله أولاً ثم إلى القياس على ما ذكره فمخر الإسلام في شرح التوقيف من أنه إن وقع التعارض بين السنتين فالميل إلى أقوال الصحابة وإن وقع بينهما فالميل إلى القياس ولا تعارض بين القياس وبين قول الصحابي ومثاله ما روى النعمان بن بشير: صلاة الكسوف بركوع وسجدة وماروته عائشة بركوعين وأربع سجعات فصرنا إلى القياس على سائر الصلوات كذا في التلويح وبه علم أن أو في كلامه ليست للتخيير وإنما هي للتوزيع، ثم اعلم أن قولهم يصر إلى السنة في تعارض الآيتين وإلى القياس في تعارض السنتين ليس ترجيحاً بالأدنى ليلزم عليه لزوم الترجيح بالمماثل وإنما معناه أن المتعارضين يتساقطان ويقع العمل بالمتأخر الأدنى وإلى هذا يشير كلام الإمام السرخسي (وعند العجز) عن المصير إلى دليل آخر (يجب تقرير الأصول) أي العمل بالأصل (كما في سؤر الحمار لما تعارضت الدلائل) أي السنة في حمله وحرمة المستلزمين بطهارته ونجاسته وتعارضت أقوال الصحابة كما علم تفصيله في الفقه (وجب تقرير الأصول) وهو إبقاء حدث المتوضئ به وطهارة بدنه فلا يطهر ما كان نجساً ولا ينجس ما كان طاهراً (فقبل إن الماء عرف طاهراً في الأصل فلا ينجس به ما كان طاهراً ولم يزل به الحدث للتعارض) وقد حكوا خلافاً في أن الشك في الطهارة أو الطهورية أوفيهما جميعاً وصحجوا الثاني، وفي التلويح أنه لا خلاف في المعنى لأن الشك في الطهورية إنما نشأ من الشك

- (١) لأنه ركن حتى يلزم التناقض بل هو المذكور هناك على أنه ظرف: أي محل للتقابل لأن قوله في حكمين متضادين ظرف لقوله تقابل الحجيتين. والحاصل أنه المذكور هناك على سبيل الشرطية المعنوية لا على أنه ركن اهـ.
- (٢) قوله فصار: أي التضاد.

في الطاهرية انتهى ، وحينئذ لا ثمرة له (ووجب ضم التيمم إليه) ليسقط فرض الصلاة عنه بيقين وليس المراد بالضم الجمع بينهما في صلاة واحدة فإنه لو توضأ به وصلى ثم تيمم وأعادها صح وسقط الفرض عنه بأحدهما فإن كان المطهر السؤر صححت به ولغيت صلاة التيمم أو التيمم فبالقلب كذا في فتح القدير ، وقد يقال ينبغي أن لا يحل له الإقدام على الصلاة بسؤر الحمار وحده لأنها لا تباح إلا بزائل الحدث بيقين وهو مفقود ، ويجب أن يلزم ذلك في المذهب فإنهم إنما صرحوا بالصحة لا بالحل والقواعد تقتضي الحرمة (وسمى) سؤر الحمار (مشكلا لهذا) أى لتعارض الدليلين (لا أن نغنى به الجهل) بالحكم أى ليس معنى الشك أن الحكم غير معلوم ولا مضمون بل معناه تعارض الأدلة والجمع بينه وبين التيمم وهذا حكم معلوم وكذا الحكم بطهارته ، وفي التحرير ولا يخفى أن تقرير الأصل حكم عدم الترجيح وهنا قد رجحت حرمة ، والأقرب أن يقال تعارضت الحرمة المقتضية للنجاسة والضرورة المقتضية للطهارة ولم ترجح الضرورة لتردد فيها إذ ليس الحمار كالحرة ولا الكلب انتهى . وهذا اختياره لما اختار شيخ الإسلام في المبسوط قال فيبقى بسبب التردد في الضرورة أمره مشكلا وهذا أحوط من الحكم بالنجاسة لأنه حينئذ لا يضم إلى التيمم فيلزم التيمم مع وجود الماء الطهور احتمالا انتهى . وقد يقال إن فيه ترك الاحتياط من وجه آخر وهو عدم تنجيس أعضائه به ولو قيل بوجوب صبه والاقتصار على التيمم لكان أحوط في الخروج عن عهدة العبادة (وإذا وقع التعارض بين القياسين فلم يسقطا بالتعارض ليجب العمل بالحال) إذ ليس بعد القياس دليل شرعى يرجع إليه ولا يجوز العمل باستصحاب الحال الذى هو ليس بدليل (بل يعمل المجتهد بأيهما شاء) لأن أحدهما حق بيقين وكل واحد حجة في حق العمل أصاب المجتهد أو أخطأ (بشهادة قلبه) يعنى يتحرى ويعمل بما يميل إليه قلبه لأن لقلب المؤمن نورا يدرك به الحق كما في الحديث « اتقوا فراسة (١) المؤمن فإنه ينظر (٢) »

(١) قوله اتقوا فراسة المؤمن قال العزيرى بكسر الفاء ، وأما الفراسة بالفتح فهى الخلق فى ركوب الخيل قال المناوى أى اطلاعه على ما فى الضائر بسواطع أنوار أشرفت على قلبه فتجلت له بها الحقائق ، قال العلقمى عرفها بعضهم بأنها الاطلاع على ما فى ضمير الناس ، وبعضهم بأنها مكاشفة اليقين ومعاينة المغرب أى ليست بشك ولا ظن ولا وهم وإنما هى علم وهى ، وبعضهم بأنها سواطع أنوار لمعت فى قلبه فأدرك بها المعانى إلى أن قال : فإن قيل ما معنى الأمر باتقاء فراسة المؤمن . أجيب بأن المراد تجنبوا فعل المعاصى لئلا يطلع عليكم فتفتضحوا عنده .

(٢) قوله فإنه ينظر بنور الله عز وجل أى يهصر بعين قلبه المشرق بنور الله تعالى =

بنور الله تعالى . وقال ذو النورين رضى الله عنه لبعضهم وقد دخل عليه وقد كان كرر النظر في طريقه إلى أجنبية لا يدخل على أحدكم بعين زانية فقال أوحيا بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا ولكن فإساسة صادقة كذا في البرازية، ولا يجوز العمل بأحدهما بغير تحرر ولذا قال في آخر التحرير لا يصح في مسألة للمجتهد قولان للتناقض فإن عرف المتأخر تعين رجوعا وإلا وجب ترجيح المجتهد بعده بشهادة قلبه وإن كان عاميا اتبع فتوى المفتي فيه الاتقي الأعم بالتسامع وإن متفقها تبع المتأخرين وعمل بما هو أصوب وأحوط عنده إلى آخره (والخلاص عن المعارضة) على أربعة أوجه بالاستقراء . حاصلها أنه قد اعتبر في التعارض اتحاد الحكم والحل والزمان فإذا تساوى المتعارضان ولم يمكن تقوية أحدهما يطالب الخلاص من قبل الحكم أو الحل أو الزمان بأن يدفع اتحادهما فهي ثلاثة، وكان ينبغي الافتصار عليها كما في التنقيح ، وأما إذا لم يتساويا فلم يوجد التعارض أصلا لأن ركنه تساوى الحجتين ، كما قدمه (إما أن يكون من قبل الحجة بأن لا يعتدلا) أي لا يستويا ، قال السيد نكركار وهذا يرجع إلى انتفاء الركن ومثلوا له بحديث « البينة على من ادعى » وحديث « القضاء يشاهد ويمين » فإن الأول مشهور والثاني خبر واحد لا يعارضه (أو من قبل الحكم) وهذا راجع إلى انتفاء الشرط في الحقيقة لأن الاختلاف في الحكم يوجب الاختلاف في الحل ذكره نكركار (بأن يكون أحدهما حكم الدنيا والآخرة حكم العقبي) أي الآخرة (كآبى اليمين في سورة البقرة والمائدة) فإنه قال في سورة البقرة - لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم - وقال في المائدة - ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان - فالأولى توجب المؤاخذه على اليمين الغموس لأنه من كسب القلب أي القصد ، والثانية توجب عدم المؤاخذه عليها لأنها من اللغو وهو ما لا يكون له حكم وفائدة إذ فائدة اليمين المشروعة تحقيق البر والصدق وذلك لا يتصور في الغموس ، والمخلص أن يقال المؤاخذه التي توجبها الآية الأولى على الغموس هي المؤاخذه في الآخرة والتي تنفيها الثانية هي المؤاخذه في الدنيا أي لا يؤاخذكم الله بالكفارة في اللغو ويؤاخذكم بها في المعقودة ثم فسر الكفارة بقوله - فكفارته إطعام عشرة مساكين - ولما تغيرت المؤاخذه اندفع التعارض وتمازج أبحاثه في التلويح وقدمنا شيئا منه في بحث الحقيقة (أو من قبل الحال) وهذا راجع إلى

= والكلام في المؤمن الكامل وفيه قيل يرى عن ظهر غيب الأمر ما لا يراه عين آخر عن عيان اه .

والحديث المذكور في جامع السيوطي للصغير عن البخاري في تاريخه عن أبي سعيد الخدري وغيره عن عمر بن الخطاب وهو حديث حسن اه .

اختلاف الشرط، والمراد من الحال المحل كما عبر به في التوضيح قال بأن يحمل على تغير المحل (بأن يحمل أحدهما على حالة والآخر على حالة كما في قوله تعالى - حتى يطهرون - بالتخفيف والتشديد) فبالتخفيف يوجب الحل بعد الطهر قبل الاغتسال وبالتشديد يوجب الحرمة قبل الاغتسال فحملنا التخفيف على العشرة والمشدد على الأقل وإنما لم يحمل على العكس لأنها إذا طهرت لعشرة أيام حصلت الطهارة الكاملة لعدم احتمال العود وإذا طهرت لأقل منها يحتمل العود فلم تحصل الطهارة الكاملة فاحتيج إلى الاغتسال لتأكد الطهارة كذا في التوضيح وتطهرون بمعنى طهرون لأنه يأتي له كتكبر وتعظم في صفاته تعالى محافظه على حقيقة يطهرون بالتخفيف وكل وإن كان خلاف الظاهر لكن هذا أقرب إذ لا يوجب تأخر حق الزوج بعد القطع بارتفاع المانع كذا في التحرير ، وهذا من قبيل تعارض القراءتين الآية واحدة ومنه قرأنا الحجر والنصب في أرجلكم المقتضيين مسحهما وغسلهما فيتخلص بأنه تجوز بالمسح عن الغسل ، والعطف فيهما على رءوسكم لتواتر الغسل عنه عليه الصلاة والسلام عن كل من حكى وضوءه ويقر بون من ثلاثين وتوارثه من الصحابة وما قيل في الغسل مسح إذ لا إسالة بلا إصابة غلط بأدنى تأمل ، ولو جعل فيهما على الوجوه والجوار للجوار عورض بأنه فيهما على الرءوس والنصب على المحل ويترجح أنه قياس لا الجوار كذا في التحرير (أو من قبل اختلاف الزمان) راجع إلى انتفاء الشرط أيضا (صريحا) فيكون الثاني ناسخا للأول (كما قوله تعالى - وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن - فإنها نزلت بعد التي في سورة البقرة) وهو قوله تعالى - والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا - فقد تعارضا في الحامل المتوفى عنها زوجها فقال ابن مسعود نعتد بوضع الحمل وقال من شاء باهلته أن سورة النساء القصص نزلت بعد سورة النساء الطولي (أو دلالة) أي التخلّص باختلاف الزمان دلالة لا صريحا وليس هو قسما آخر خامسا كما توهم لأنه نوع من اختلاف الزمان (كالحاظ) أي المانع المحرم (والمبيح) إذا تعارضا فالتخلص منه يجعل المحرم ناسخا متأخرا لأن قبل البعثة كان الأصل الإباحة ، ثم ورد دليل الإباحة لإبقائه ثم المحرم نسخته ولو جعلناه على العكس تكرر للنسخ فلا يثبت هذا التكرار بالشك ، وتعقبه في التفتيح بأن الإباحة الأصلية ليست حكما شرعيا فلا تكون الحرمة بعده نسخا . وأجاب عنه في التوضيح بما حصله أنا عنينا بتكرار النسخ تكرر التغيير سواء كان تغيير حكم شرعي أو لا ، فإن تكرر التغيير زيادة على نفس التغيير فلا يثبت بالشك انتهى ، ولأن تقديم المحرم أحوط لقوله عليه الصلاة والسلام « ما اجتمع الحلال والحرام إلا غلب الحرام الحلال » وقد ذكروا هنا مسألة حكم الأفعال قبل البعثة وأطال في بيانها في التوضيح والتلويح وذكرها في التحرير في بحث الحاكم إلى أن قال : والمختار

أن الأصل الإباحة عند الجمهور من الحنفية والشافعية ، ولقد استبعد فخر الإسلام وقال لا نقول بهذا لأن الناس لم يتركوا سدى في شيء من الزمان وإنما هذا بناء على زمن الفطرة لاختلاف الشرائع ووقوع التعريفات ، فلم يبق الاعتقاد والوثوق على شيء من الشرائع فظهرت الإباحة بمعنى عدم العقاب على الإتيان بما لم يوجد له محرم ولا مبيح ، وحاصل تقييده ذلك التأويل بزمن خاص انتهى ، ثم شرع في بيان المخلص من المعارضة بوجه آخر (والثابت) وهو الذي يثبت أمرا عارضا (أولى من النافي) الذي ينفي العارض ويبقى الأمر الأول (عند الكرخي) مطلقا لأن المثبت يخبر عن حقيقة ، والنافي اعتمد الظاهر كما في الجرح والتعديل يقدم الجرح لأنه يخبر عن حقيقة (وعند عيسى بن أبان يتعارضان) ويطلب الترجيح من وجه آخر (والأصل فيه) أي في ترجيح أحدهما على الآخر بيان لضعف ما أطلقه الكرخي وابن أبان ولضابط تعلم به مسائل أمحبا فلن بعضها دل على تقديم المثبت وبعضها على تقديم النافي (أن النفي) أي المنفي (إن كان من جنس ما يعرف بدليله) أي يكون بناء على دليل الإثبات كان مثله كما قال محمد في السير الكبير في رجل ادعت عليه امرأته أنها سمعته يقول المسيح ابن الله فقال الزوج إنما قلت المسيح ابن الله قول النصاري ، أو قالت النصاري المسيح ابن الله لكنها لم تسمع الزيادة فالقول قوله فإن شهد شاهدان أنا سمعناه يقول المسيح ابن الله ولم نسمع منه غير ذلك ولا ندرى أقال ذلك أم لا لا تقبل الشهادة وكان القول قوله وإن شهدا أنه قال ذلك ولم يقل غيره قبلت ووقعت الفرقة ، وكذا إذا ادعى الزوج الاستثناء في الطلاق وشهدا بالطلاق وأنه لم يستثن . قال فخر الإسلام فقد قبلت الشهادة على محض النفي لأن هذا نفي طريق العلم به ظاهر لأن كلام المتكلم إنما يسمع عيانا فيحيط العلم بأنه زاد عليه شيئا أو لم يزد لأن ما لا يسمع فليس بكلام لكنه دندنة انتهى : وزاد في جامع الفصولين لقبولها في النفي مسائل ، منها ما لو أمن الإمام أهل مدينة فاختلطوا بأهل مدينة أخرى وقالوا كنا جميعا فشهد شهود من غيرهم أنهم لم يكونوا وقت الأمان فيها تقبل الشهادة ، ومنها أن الشرط يجوز لإثباته ببينة ولو كان نفيا كما لو قال لقنه إن لم أدخل الدار اليوم فانت حر فبرهن القن أنه لم يدخل يعتق ، قيل فعلى هذا لو جعل أمرها بيدها إن ضربها بغير جنابة ثم ضربها وقال ضربتها بجنابة وبرهنت أنه ضربها بغير جنابة ينبغي أن تقبل ببينتها وإن قامت على النفي لقيامها على الشرط ، ومنها حلف إن لم تجيء صهرتي هذه الليلة فامرأتى كذا فشهدا أنه حلف كذا ولم تجئه صهرته في تلك الليلة وطلقت امرأته تقبل لأنها على النفي صورة وعلى إثبات الطلاق حقيقة ، ومنها شهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخران أنه أسلم ولم يستثن تقبل ببينة لإثبات الإسلام ، ومنها برهن المسلم إليه أن السلم فاسد لأنه لم يذكر الأجل تقبل ، ومنها قول الشاهد بالنسب لا نعلم له وارثا غيره ومنها

لو برهن أهل الصبي على أن الظفر أرضعته بلبن شاة لا بلبنها فلا أجر لها وثمائه فيه فقد علمت أصولا وفروعا أن النفي إذا أحاط به علم الشاهد يقبل وإلا لا ، فما في الهداية في مسألة عبدى حر إن لم أحج العام فشهدا بنحره بالكوفة لم يعتق عند أبي حنيفة وأبي يوسف لأنها قامت على النفي معنى لأن المقصود منها نفي الحج لإثبات التضحية لأنه لا مطالب لها فصار كما إذا شهدا أنه لم يحج غاية الأمر أن هذا النفي مما يحيط به علم للشاهد ولكنه لا يميز بين نفي ونفي تيسيرا انتهى مشكل : والعجب من المحقق ابن الهمام حيث أقره عليه مع تصريحه في التحرير بما قاله الأصوليون وقد أشار في العناية إلى أن صاحب الهداية خالف الإمامين العلميين في التحقيق شمس الأئمة وفخر الإسلام فلينهما قالا : إن التمييز بين نفي ونفي معتبرا انتهى . ثم اعلم أن مقتضى ما في الأصول عتق العبد وترجيح قول محمد به وتضعيف قولهما خصوصا أنهم قالوا : إن بنية النفي في الشروط مقبولة ولذا قال في فتح القدير قول محمد أوجه (أو كان مما يشبهه حاله) بأن يكون أمرا مشتبهًا يجوز أن يعرف بدليله ويجوز أن يعتمد الخبر ظاهر الحال (لكن عرف أن الراوى) النافي اعتمد (دليل المعرفة) ولم يبين خبره على ظاهر الحال (كان مثل الإثبات) في القوة في المسألتين فيتعارضان ويطلب الترجيح من وجه آخر كما قال عيسى بن أبان وإن لم يعارضه شيء عمل به كالأثبات (وإلا فلا) أى وإن كان مما لا يعرف بدليله أو مما يشبهه حاله ، وعلم أن الراوى بناء على ظاهر الحال لم يكن مثل الإثبات فلا يعمل به لو انفرد ولا يعارض الإثبات إذ لو جعل النافي أولى يلزم تكرار النسخ بتغيير المثبت للنفي الأصلي ثم النافي للإثبات ، وأيضا المثبت يشتمل على زيادة علم كما في تعارض الجرح والتعديل فإن الجرح أولى ولأن المثبت مؤسس والنافي مؤكد والتأسيس خير من التأكيد ، ثم اعلم أن النفي إذا تواتر بقيل مطلقا لأنه لو لم يقبل يلزم تكذيب الضروريات وهى مما لا يدخلها تكذيب ذكره في فتاوى البرازى معزيا إلى المحيط ، وفي الظهيرية النفي إذا كان مشهورا يقبل (فالنفي في حديث بريرة) تفريع على ما مهله من الأصل من قبول النفي في مسئلتين وعدمه في مسئلتين فذكر مسائل ، منها لو أعتقت الأمة وزوجها حر فإن لها خيار العتق عندنا ولا خيار لها عند الشافعى والاختلاف مبنى على الاختلاف في زوج بريرة وهو ماروى أنها أعتقت وزوجها عبد إنما كان قول الراوى وزوجها عبد نفيا لأنه يبقيه على الأمر الأصلي إذ لا خلاف أن العبودية كانت ثابتة قبل العتق فهو ظاهر الحال لأن معناه أن رقبته لم تتغير بعد وهذا نفي لا يدرك عيانا بل بقاء على ما كان (فلم يعارض الإثبات) لما قدمنا أن التأسيس خير من التأكيد (وهو) أى الإثبات (ماروى أنها أعتقت وزوجها حر) فأخذ أثمتنا بالإثبات لأنه ثبت أمرا عارضا وهو الحرية (والنفي في حديث ميمونة) بيان للمسألة الثانية وهى نكاح المحرم والمحرمه فعندنا

صحيح وعند الشافعي باطل والاختلاف مبني على الاختلاف في حاله عليه الصلاة والسلام وقت تزوج ميمونة (وهو ماروي) عن ابن عباس (أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو محرم) وإنما كان نافيا لأنه مبق على الأمر الأول فإن الإحرام كان ثابتا قبل التزوج فإن الروايات قد اتفقت على أن النكاح لم يكن في الحال الأصلي وإنما اختلفت في الحال المعترض على الإحرام كذا قرره فخر الإسلام للرد على الكرخي القائل بأن علماءنا إنما أخذوا بهذه الرواية لأنها مثبتة لأن الإحرام عارض والحل أصل فقد عملوا بالمشتبك لا بالنافي كذا في التقرير (مما يعرف بدليله وهو هيئة المحرم) فإنها ظاهرة لا تخفى (فعارض الإثبات) أي ساواه فيطلب الترجيح من وجه آخر (وهو ماروي) عن يزيد بن الأصم (أنه تزوجها وهو حلال) وإنما كان مثبتا لأنه يثبت أمرا عارضا على الإحرام وهو الحل بعده (وجعل رواية ابن عباس أولى) أي أرجح (من رواية يزيد بن الأصم لأنه) أي يزيدا (لا يعدله) أي لا يساوي ابن عباس (في الضبط والانتقان) والدليل على زيادة ضبطه وإتقانه أنه فسر القضية على مارواه عنه جابر بن زيد وعطاء بن أبي رباح ومجاهد «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم وكان زوجه إياها عباس بن عبدالمطلب فأقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى حويطب بن عبدالعزى في نفر من قريش في اليوم الثالث وكانت قريش وكلته بإخراج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة فقالوا: قد انقضى أجلك اخرج عنا. فقال عليه الصلاة والسلام: ما عليكم لو تركتموني فعرست بين أظهركم وصنعنا لكم طعاما فحضرتموه، قالوا لاحاجة لنا إلى طعامك فاخرج عنا، فخرج وخرجت ميمونة عن عرس بسرف» وهو على وزن كتف جبل بطريق المدينة يجوز صرفه وعدمه وما قالوا إن أبا رافع كان رسولا بينهما فكان أعرف بالشان وهو يروي أنه تزوجها وهو حلال محمول على أن الخبر بلغها بعد الحل لأن العباس كان أنكحها كذا في التقرير ولا يعارضها ما في صحيح مسلم «المحرم لا ينكح ولا ينكح» لأنه محمول على الوطء أي لا يبطأ ولا يمكن من الوطء (وطهارة الماء وحل الطعام من جنس ما يعرف بدليله كالنجاسة والحرمة فوقع التعارض بين الخبرين فوجب العمل بالأصل) بيان لمسألة تعارض فيها خبران وهي مذكورة في كتاب الاستحسان: قالوا في طعام أو شراب أخبر رجل بحرمته وآخر بحله أو بطهارة الماء ونجاسته واستوى الخبران عند السامع أن الطهارة أولى عملا بالنافي وهو خبر الطهارة لأنه مبق على الأمر الأصلي ولم يعملوا بالمشتبك وهو خبر النجاسة لأنه من جنس ما يعرف بدليله لأن طهارة الماء لم تستقص المعرفة في العلم به مثل النجاسة، وكذلك الطعام والشراب والملح ولما استويا وجب الترجيح بالأصل لأنه لا يصلح عملة فصلح مرجحا لهذا ما ذكره فخر الإسلام وتبعه المصنف، وأما صدر الشريعة فجعله من القسم الثاني: وهو ما يشبه حاله

فقال والطهارة وإن كانت نفياً لكنه مما يحتمل المعرفة بالدليل فيسأل فإن وجه دليله كان كالإثبات وإن لم يبين فالنجاسة أولى انتهى ، والحكم مختلف فإنه على كلام المصنف حيث تعارض عنده الخبران يعمل بالأصل ، وعلى ما ذكره صدر الشريعة لا بد من السؤال من مخبر الطهارة فإن لم يبين له أنه اعتمد دليلاً ترجح خبر النجاسة ، وجزم في التحرير بأنه لا بد من السؤال عن مبناه ليعمل بمقتضاه إن لم يتعذر السؤال ، وفي فتاوى قاضيخان في تعارض خبر العدلين أنه يعمل بأكبر رأيه فإن لم يكن له فيه رأى أو استوى الحالان عنده فلا بأس بأن يأكل ذلك ويشرب ويتوضأ منه ، ثم ذكر بعده ما إذا كان المخبر بحل اللحم هو البائع العدل فقال الفقيه أبو جعفر إن السامع يتحرى وإن لم يقع تحريره على شيء يسقط الخبران فتبقى الإباحة الأصلية وعلى قول المشايخ لا يشتري ويأخذ بقول من أخبره بأنه ذبيحة الحوسى لأن البيع صار حراماً على البائع بقول المخبر إنه ذبيحة محسوس والبائع يدفع الضرر عن نفسه فيكون متهما فلا يأخذ بقول البائع انتهى . ولا يخفى أن ما في الفتاوى مخالف للكل من القولين السابقين وينبغي أن يحمل ما ذكره فخر الإسلام والمصنف على ما في الفتاوى ، وقيدنا باستواء الخبرين عند السامع لأنهما لو لم يستويا مذكور في الخلاصة من كتاب الاستيعسان بفرعه ومن الاستواء الحر والعدلان (والترجيح لا يقع بفضل العدد) أى بكثرة عدد الرواة رد لما رجحه به بعضهم مستدلاً بقول محمد في مسائل الماء والطعام إن قول الاثنين أولى والأصح وهو قول عامة أصحابنا الأول لأن السلف لم يرجحوا به وخبر الواحد والاثنين وأكثر ما لم يصل إلى حد التواتر والشبهة سواء في إفادة الظن وما نقل عن محمد فذلك قوله خاصة وأبى ذلك أبو حنيفة وأبو يوسف ، والصحيح ما قاله كذا في التقرير وقد نص قاضيخان وصاحب الخلاصة والبرزازية بأنه لو كان الخبر العدل واحداً في الجانب الآخر عدلان ، فالعدلان أولى من غير خلاف في المسألة حتى قال في الخلاصة : إن العبدین العدلين أولى من الحر العدل ، وقد ذكر في التحرير أن عدم الترجيح بكثرة الرواة والأدلة قول أبى حنيفة وأبى يوسف خلافاً للأكثر (وبالذكورة والحرية) أى لا ترجيح بهما في رواية الأخبار حتى كان خبر المرأة والعبد مثل خبر الرجل والحر لكونه من باب الديانات بخلاف الشهادة فإن الترجيح فيها بفضل العدد فإن شهادة الفرد غير مقبولة وشهادة المثني مقبولة إلا في حد الزنا فلا يقبل إلا أربعة ، وأورد عليه أنه لو أخبر حران بشيء وأخبر عبدان بشيء والكل عدول ترجح خبر الحرين كما ترجح خبر المثني على الواحد مع أنه لا ترجيح بالحرية والعدد . وأجيب عنه بأن الترجيح خبر المثني على خبر الواحد وخبر الحرين على خبر العبدین في مسألة الماء لظهور الترجيح في العمل به فيما يرجع إلى حقوق

العباد فأما في أحكام الشرع فخبير الواحد والمفتي في وجوب العمل به سواء كذا في التقرير ثم اعلم أن صاحب الهداية رجح بالدكورة في صلاة السكسوف فإنه قال : وقال الشافعي ركوعان له رواية عائشة ولنا رواية ابن عمر والحال أكشف للرجال لقرابهم فكان الترجيح لروايته انتهى ، ولم يتعقبه في فتح القدير لهذا بل إنه يتم لو لم يرو حديث الركوعين غير عائشة من الرجال ، لكن قد سمعت من رواه وأقول إنه لا يتم مطلقا لأنه لا ترجيح بالدكورة (وإذا كان في أحد الخبرين زيادة) لم تكن في الآخر (فإن كان الراوى واحدا يؤخذ بالمشتبك للزيادة) لأنه ثقة جازم فوجب قبوله وهو قول الجمهور وهو المختار والخلاف فيما إذا علم اتحاد المجلس فإن تعدد المجلس أوجهل قبل اتفاقا والإسناد مع الإرسال زيادة وكذا الرفع مع الوقف والوصل مع القطع ، وقد اتفقوا على أن من مع المشتب إذا كان لا يعقل مثلهم عن مثلها عادة فإنها لا تقبل لأن غلطه وهو كذلك أظهر الظاهرين كذا في التحرير ، وعلى هذا قال أئمتنا في هلال رمضان والفطر إذا لم يكن بالسما علة لا بد من جمع عظيم يقع العلم بخبرهم (كما في الخبر المروى في التحالف) وهو ماروى ابن مسعود رضى الله عنه ، عنه صلى الله عليه وسلم « إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا وترادا » وفي رواية أخرى عن ابن مسعود لم يذكر قوله والسلعة قائمة فشرطنا للتحالف قيامها عملا بزيادة الثقة ، ولم يشترط محمد له والأصل الذى وافق عليه حجة عليه . والحاصل أنه إذا ورد مطلق ومقيد وكان الراوى لهما واحدا فإنه يحمل المطلق على المقيد وهو معنى قولهم زيادة الثقة مقبولة ، ورده في التحرير بأنه ليس من حمل المطلق على المقيد بل من باب إن التقيد لم يذكر في الأخرى فتقيدوا بها حملا على حذفها .

(تنبيه) رجح النووي رواية « الإيمان بضعة وسبعون شعبة » على رواية بضعة وستون بأنها زيادة من الثقة وزيادة الثقة مقبولة مقدمة ، ورده السكرماني بأن المراد من زيادة الثقة زيادة لفظي الرواية ومثله ليس منها بل هو من باب اختلاف الروايتين فقط ، وأن رواية بضعة وستون لا تنفي ما عداها إذ التخصيص بالعدد لا يدل على نفي الزائد انتهى ، وكذا في فتح الباري (فأما إذا اختلف الراوى فيجعل كالخبرين ويعمل بهما) كتنبيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الطعام قبل القبض وقوله لعناب بن أسيد « انهم عن بيع مالم يقبضوا » أجرى أئمتنا بينهما المعارضة ورجعوا الثاني بزيادة العموم لأنهم لم يحملوا المطلق على المقيد وهو معنى قوله (كما هو مذهبتنا في أن المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين) فلا يجوز بيع المنقول قبل القبض طعاما كان أو غيره ، وتعقبهم في التحرير بأن الأوجه تعين العام عندنا وعند الشافعي ولا يكون من قبيل التخصيص لأنه من قبيل أفراد فرد

من العام وكذلك قوله « جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً » ورواية « وتربتها طهوراً » ثم اعلم أنه إذا اختلف الراوى وجعله أئمتنا من قبيل الخبرين كان هو المراد بقولهم إن زهادة الثقة فيما لا يعقل مثله عنه غير مقبولة وهو المسمى بالشاذ الممنوع كما نبه عليه فى التحرير ؟

فصل : فى البيان

وهو من المباحث المشتركة بين الكتاب والسنة كالعام والخاص ونحوهما لكن قدم ذكرها وأخره اقتداء بالسلف ، ثم هو يطلق على فعل المبين كالسلام والكلام وعلى ماحصل به التبيين كالدليل وعلى متعلق التبيين ومحلّه وهو العلم ، وبالنظر إلى هذه الإطلاقات قيل هو إيضاح المقصود وقيل الدليل وقيل العلم عن الدليل وعرفه فى التلويح بإظهار المراد بعد سبق كلام له تعلق به فى الجملة فيشمل النسخ دون النصوص الواردة لبيان الأحكام ابتداء مثل - أقيموا الصلاة - انتهى وعرفه فى التحرير بأنه بيان المراد بسمعى غير ما به أو انتهائه أو رفع احتمال عنه لأنهم قسموه إلى خمسة منها بيان التقرير وقسم الشئ من ما صدق به وتحصيل الحاصل منتف فإزى ذلك انتهى (وهذه الحجج) التى سبق ذكرها من الكتاب بأقسامه والسنة بأنواعها (تحتمل البيان) أى تحتمل أن يلحقها بيان فوجب إلحاق بابها رعاية للمناسبة (وهو خمسة) بالاستقراء : بيان تقرير وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان تبديل (إما أن يكون بيان تقرير) والإضافة فيه وأمثاله من إضافة الجائز إلى نوعه : أى بيان هو تقرير إلا فى بيان الضرورة فإنه من إضافة الشئ إلى سببه أى بيان يحصل بالضرورة كذا فى الكشف (وهو توكيد الكلام بما يقطع احتمال المجاز أو الخصوص) فتحقيقه التوكيد وأوهنا لا تفسد التعريف لأنها مانعة الخلو دون مانعة الجمع كذا فى التقرير ، ومثال الأول - ولا طائر يطير بجناحيه - فإنه يحتمل غير الحقيقة وهو أن يراد بالطائر البريد لإسراعه فقوله بجناحيه قاطع لذلك الاحتمال ، ومثال الثانى كلهم فى - فمسجد الملائكة كلهم أجمعون - فإن التأكيد مانع من تخصيصه ، وفى التقرير أن هذه الآية تصلح مثلاً لهما لأن كلهم قاطع احتمال الخصوص وأجمعون قطع احتمال المجاز بكونه متفرقا ، ومثاله من الفروع نية الطلاق والعق فى أنت طالق وأنت حر فإنه رافع لاحتمال المجاز وهو رفع القيد من غير النكاح والخلوص من غير الرق والاحتمال لو نواه صح ديانة لا قضاء كما ذكره فخر الإسلام إلا أن يشهد على إرادته قبل التلفظ فيقبل قضاء كما بينه فى شرح المنظومة لابن الشحنة (أو بيان تفسير) وهو بيان ما فيه خفاء من مشترك وهجمل ومشكل (كبيان الجمل) مثل - أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة - كما تقدم فى بابها ، ومثاله

من الفروع أنت بائن إذا نوى به الطلاق فإنه يصير مفسرا ، ثم بعد التفسير يجب العمل بأصل الكلام فيقع البائن (والمشارك) وذكر في الكشف مثالا للمشكل وهو ما إذا أقر بدرهم وفي البلد نفود مختلفة كان مشكلا فإذا قال عنت به نقد كذا زال الإشكال وصار مفسرا وفي التوضيح أن بيان التقرير والتفسير يجوز في الكتاب بخبر الواحد دون التغيير لأنه دونه فلا يغيره فلا يجوز التخصيص بخبر الواحد عندنا على ما سبق انتهى (وأنهما يصحان موصولا ومفصولا) أى مترائيا فيجوز تراخيه إلى وقت الحاجة إلى الفعل وهو وقت تعلق التكليف مضيقا (وعند بعض المتكلمين لا يجوز بيان الحمل والمشارك إلا موصولا) ونسبه في التحرير للحنبلة والصير في وعبد الجبار والجبائي وابنه . لنا لا مانع عقلا ووقع شرعا كآتي الصلاة والزكاة ثم بين الأفعال والمقادير ، قيدنا بكونه إلى وقت الحاجة لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة لأنه تكليف بما لا يطاق ، كذا في التوضيح ، وأما عند من جوز تكليف مالا يطاق فهو جائز لكنه غير واقع لأنه قبل البيان لا يوجب شيئا فلم يحكم بوجوب ما لم يعلم بحيث يعاقب بعدم الفعل وبه اندفع قولهم يؤدي إلى الجهل الخل بفعل الواجب في وقته ويكون البيان بالفعل كالقول لأنه يفهم أنه المراد بالقول بفعل عقبيه فيصلح بيانا بل هو أدل ليس الخبر كالمعاينة وبه بين الصلاة والحج ، وما قيل إن البيان فيهما ليس بالفعل بل بالقول ، وهو « صلوا كما رأيتموني ، وخذوا عني مناسككم » .

أجيب بأنهما دليلان كون الفعل بيانا ، وفي التحرير : وقال أبو حنيفة (١) إذا بين الحمل القطعي الثبوت بخبر واحد نسب إليه وحكم به عليه فيصير ثابتا به فيكون قطعيا ، ومنعه صاحب التحقيق إذ لا تظهر ملازمة وهو حق ، ولو انعقد عليه إجماع فشيء آخر انتهى (أو بيان تغيير) وهو ما بين به معنى الكلام مع تغيير (كالتعليق بالشرط) فإن الشرط غيره من إيجاب المعلق في الحال إلى وجوده ، وحقيقته ما يتوقف عليه الوجود ولا مدخل له في التأثير والإفضاء فخرج جزء السبب والعللة كذا في التحرير (والاستثناء) فإنه غير موجب للكلام إذ أولاه لشملي السكل ، وهو أقوى تغييرا من الشرط لأن الشرط يؤخره والاستثناء يبطله في البعض وبه فرقوا بين تعلقه بمضمون الحمل المتعقبا بخلاف الاستثناء تعليلا للإبطال ما أمكن كذا في التحرير ، وفي التقرير أن تقدم الشرط على الجزاء وتأخره عنه جائز بخلاف الاستثناء فإن تقديمه على المستثنى منه في الإثبات لا يجوز حتى لو قال أعنت إلا سالما أحدا من عبيدي لا يصح ويعتق جميع العبيد وفي النبي يجوز حتى لو قال ما أعنت إلا سالما أحدا من عبيدي صح ويعتق سالم لعدم الإخلال بالمعنى انتهى ، ولم

(١) قوله وقال أبو حنيفة ، عبارة التحرير وقالوا هم مصححه .

يذكر المؤلف الصفة والغاية من بيان التغيير وذكرهما في التوضيح وذكر المحقق في التحرير الأربعة في تخصيص بصير مستقلا وزاد خامسا وهو بدل البعض نحو أكرم الرجال العلماء منهم (وإنما يصح ذلك) أى بيان التغيير (موصولا فقط) أى لا يصح متراخيا والمراد بالوصل أن لا يعد في العرف منفصلا حتى لا يضر قطعه بنفسه أو سعال أو أخذ فم ونحوها واستدل في التوضيح على امتناع التراخي بقوله عليه الصلاة والسلام « فليكفر عن يمينه » فإنه أوجب الكفارة فلو جاز بيان التغيير متراخيا لما وجبت الكفارة أصلا لجواز أن يقول متراخيا إن شاء الله فتبطل يمينه ولا تجب الكفارة ، وفي التنقيح وطريقه أنه لما جاء في كتاب الله تعالى وجب حمله على وجه لا يلزم التناقض فقلنا الكلام إذا تعقبه مغير توقف على الأخير فيصير المجموع كلاما واحدا كما ذكر في الشرط انتهى ، وتماه في التلويح (واختلف في خصوص العموم) أى في تخصيص العام الذى لم يخص منه شيء (فعندنا لا يقع متراخيا وعند الشافعى يجوز ذلك) وليس الخلاف في جواز قصر العام على بعض ما يتناوله بكلام متراخ عنه وإنما الخلاف في أنه تخصيص حتى يصير العام في الباقي ظنيا أو نسخ حتى يبقى قطعيا بناء على أن دليل النسخ لا يقبل التعليل وقد اهتمت على أن اشتراط الاستقلال والمقارنة في التخصيص مجرد اصطلاح مع أن العمدة في التخصيص عند الجمهور إنما هي الاستثناء والشرط والصفة والغاية وبدل البعض على أنه لا يستمر لهم الجرى على ضد الاصطلاح لتصرح بهم بأن العام إذا خص منه البعض صار ظنيا يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس ، ولا يخفى أن التخصيص بكلام مستقل مقارن في غاية الندرة ثم الخلاف في جواز التراخي جار في كل ظاهر يستعمل في خلافه كالمطلق في المقيد والنكرة في المعين ولذا صح استدلال الشافعية بقصة البقرة وإلا فلفظ بقرة نكرة في الإثبات فلا يكون من العموم في شيء كذا في التلويح وتقدم أبحاثه في محله ، وفي التحرير وعلى القول بجواز التراخي فتأخيره عليه السلام تبليغ الحكم أجوز وعلى منع التراخي يجوز على الاختار إذ لا يلزم ما تقدم وهو الإيقاع في الجهالة وكون أمر التبليغ فوريا ممنوع ولعله وجب لمصلحة (وهذا) الاختلاف (بناء على أن العموم مثل الخصوص عندنا في إيجاب الحكم قطعا وبعد الخصوص لا يبقى للقطع فكان تغييرا من القطع إلى الاحتمال فيتعيد بشرط الوصل وعنده ليس بتغيير) لأن موجه ظني قبل التخصيص (بل هو تقرير فيصح موصولا ومفصولا) ميدنا بقولنا لم يخص منه شيء لأنه إذا خص منه شيء بدليل مقارن يجوز تخصيصه بعد ذلك بدليل متراخ اتفاقا وتقدم عن التحرير أن الأوجه اشتراط المقارنة في كل مخصص (وبيان بقرة بني إسرائيل) جواب عن استدلال الشافعية بقصة البقرة ووجه أنهم أمروا بذبح بقرة معينة مع أن اللفظ مطلق ورد بيانه متراخيا وإنما قلنا إنهم أمروا بذبح بقرة معينة

لأن الضمير في قوله - إنها بقرة صفراء فاقع لونها - للبقرة المأمور بذبحها وللقطع بأنهم لم يؤمروا ثانياً بمتجدد وبأن الامتثال إنما حصل بذبح المعينة كذا في التلويح (من قبيل تقييد المطلق) لأن المأمور بذبحها كانت بقرة مطلقة ، ولذا قال ابن عباس لو ذبحوا أدنى بقرة لأجزأتهم ولكن شددوا فشد الله عليهم وقددل قوله تعالى - وما كادوا يفعلون - على أنهم كانوا قادرين على الفعل وأن السؤال عن التعمين كان تعنتاً وتعللاً فلم يكن من قبيل تخصيص العام (فكان تقييد المطلق نسخاً) يعني نسخ الأمر بالمطلق وأمر بالمعين ، واعتراض بأنه يؤدي إلى النسخ قبل الاعتقاد والتمكن من العمل جميعاً إذ لم يحصل لهم العلم بالواجب قبل السؤال والبيان . والجواب أنهم علموا أن الواجب بقرة مطلقة وإطلاق اللفظ كاف في العلم بالواجب والتردد إنما وقع في التفصيل والتعيين كذا في التلويح (والأهل لم يتناول الابن) جواب عن استدلالهم بجواز التخصيص متراحياً ، وتقرير الاستدلال أن الأهل في قوله تعالى - فاسلك فيها من كل زوجين اثنين وأهلك - عام متناول لجميع بنيهم ثم لحقه خصوص متراحياً بقوله - إنه ليس من أهلك - وتقرير الجواب أنه لم يكن متناولاً للابن لأن من لا يتبع الرسول لا يكون أهلاً له ، سلمنا تناوله لكن استثنى بقوله - إلا من سبق - فإن أريد بالأهل أهل قرابة حتى يشمل الابن فالاستثناء متصل وقوله - ليس من أهلك - أي من أهلك الذي لم يسبق عليه القول ، وإن أريد بالأهل أتباعاً فالاستثناء منقطع كذا في التثنيح (لا أنه خص بقوله تعالى - إنه ليس من أهلك -) وأجاب في التحرير بجوابين . الأول أنه بيان المحمل لأنه شاع في النسب وغيره كالزوجة والأنتاع الموافقين : الثاني أنه بيان لاستثناء مجهول منه - إلا من سبق عليه - وقوله - إن ابني من أهلي - لظن إيمانه عند مشاهدة الآية (وقوله تعالى - إنكم وما تعبدون من دون الله - لم يتناول عيسى) جواب عن استدلالهم بها ، وتقريره أنها لما نزلت قال ابن الزبيري اليهود عبدوا عزيراً والنصارى عبدوا المسيح وبنو مليح عبدوا الملائكة فقال عليه الصلاة والسلام بل عبدوا الشياطين التي أمرتهم بذلك فأنزله الله تعالى - إن الذين سبقت لهم منا الحسنى - تخصيص للعام بمتراح ، وتقرير الجواب أنه لم يتناول عيسى حقيقة لأن ما لغير العقلاء ، وفي التحرير إنه عام في معبود المخاطبين به فلم يتناول عيسى والملائكة واعتراض ابن الزبيري جدل مقعنت انتهى ولهذا قال عليه الصلاة والسلام له « ما أجهلك بلغه قومك ، أما علمت أن ما لما لا يعقل » فعلى هذا يكون قوله تعالى - إن الذين سبقت لهم - لدفع إحقاق الحجاز لا لتخصيص العام ، كذا في التلويح (لا أنه خص بقوله تعالى - إن الذين سبقت لهم منا الحسنى -) فلا يكون دليلاً على جوازه بمتراح (والاستثناء) مشتق من الثني يقال ثني عنان فرسه إذا منعه عن المضى في الصوب الذي هو يتوجه إليه ، وقد اشتهر فيما بينهم أن الاستثناء حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع

والمراد صيغ الاستثناء ، وأما لفظ الاستثناء فحقيقة اصطلاحية في القسمين بلا نزاع ، فالصواب أن يقسم أولا إلى القسمين ثم يعرف كل واحد على حدة كذا في التلويح ، وفي التحرير والخامس الاستثناء المتصل والمراد أدوات الإخراج لا الإخراج الخاص وإن كان يراد به كالمستثنى إذ الكلام في تفصيل ما هو به لا التخصيص الخاص وهو إلا غير الصفة وأخواتها وأنها تستعمل في إخراج ما بعدها كائنا بعض ما قبلها عن حكمه وهذا الإخراج يسمى استثناء متصلا وفي إخراج كائنا خلافة عن حكمه ويسمى منقطعا وشرطه كونه مما يقارنه كثيرا كجاءوا إلخ بخلاف إلا الأكل أو يشمله حكمه كصوت الخيل إلا الحمير بخلاف صهلت أو ذكر حكم بضاده كما نفع إلا ماضر وما زاد إلا ما نقص أما ما زاد إلا ما نقص فيحتمل الاتصال لأنه زيادة حال بعد التمام والمراد من الإخراج إفادته عدم الدخول في الحكم اشتهر فيه اصطلاحا إذ حقيقته بعد الدخول وهو من الإرادة بحكم المصدر متنفذ ومن التناول لا يمكن إليه آخره ، وعرفه المصنف بأنه (يمنع التكلم بحكمه) أى مع حكمه (بقدر المستثنى) عن الدخول كأن المتكلم لم يتكلم بقدر المستثنى في حق الحكم ، وأشار بقوله بقدر المستثنى إلى أنه منع عن دخول بعض ما تناوله صدر الكلام فخرج الاستثناء المستغرق لكنه فصله أئمتنا إلى ما يلفظ المصدر أو مساويه فيمتنع وما بغيرهما فلا كعبدي أحرار إلا هؤلاء أو إلا سالما وغائما وراشدا وإلى أن المنع بالإلا أو إحدى أخواتها فكأنه قال هو المنع عن دخول بعض ما تناوله صدر الكلام في حكمه بالإلا أو إحدى أخواتها وهو ما عرفه به في التنقيح غير أنه قال بالإلا وأخواتها والصواب ما ذكرناه وبهذا ظهر أن قوله في التوضيح أن هذا تعريف تفردت به ليس بصحيح (فيجعل) الاستثناء (تكليما بالباقي بعده) أى بعد المستثنى وينعدم الحكم في المستثنى لعدم الدليل الموجب مع صورة التكلم (وعند الشافعي يمنع الحكم بطريق المعارضة) وهو أن يثبت حكما مخالفا لحكم صدر الكلام وهذا هو أحد المذاهب الثلاثة في الاستثناء ، ففي قوله له على " عشرة إلا ثلاثة أطلق العشرة على السبعة وقوله إلا ثلاثة يكون بيانا لهذا فهو كما لو قال ليس له على " ثلاثة منها فيكون كالتخصيص بالمستقل ، قال في التوضيح وإنما قلت إن مرادهم بالمنع بطريق المعارضة هذا المذهب لأنهم ذكروا في الجواب عنه أن الألف اسم علم للعدد المعين لا يقع على غيره ولا يَحتمل إلا لا يجوز أن يسمى تسعة ألفا بخلاف دليل الخصوص لأن المشركون إذا خص منهم جمع كان الاسم واقعا على الباقي بلا خلل وهذا الكلام نص على أنه جواب عن قول من قال إن المراد من العشرة هو السبعة أو أطلق العشرة على عشرة أفراد ثم أخرج ثلاثة بعد الحكم وهذا تناقض ظاهر وإنكار بعد إقرار ولا أظنه مذهب أحد أو قبله ثم حكم على الباقي أو أطلق عشرة إلا ثلاثة على السبعة فكأنه قال على " سبعة فهذه ثلاثة مذاهب فعلى المذهبين الأخيرين يكون

الاستثناء تكلموا بالباقي بعد الثنيا أى المستثنى انتهى، وفي التحرير (١) الاتفاق أن ما بعد إلا يخرج من حكم الصدر أى لم يرد به فالمقربة ليس إلا سبعة فى على عشرة إلا ثلاثة . واختلف فى إرادته بالصدر فالأكثر لا وإلا قرينته والاتفاق أن التخصيص كذلك وقيل أريد ثم أخرج ثم حكم على الباقي، والمراد أريد عشرة وحكم على سبعة لإرادة العشرة باقى بعد الحكم وإلا رجع إلى إرادة سبعة به مع الحكم فلم يزد على الأول بمعنى قول الأكثر إلا بتكلف لا فائدة له وهذا القول اختاره بعض المتأخرين للقطع باستثناء نصفها فى اشترت الجارية إلا نصفها فكان مراداً وإلا كان الاستثناء من نصفها فهو مستغرق أو يخرج الربع وهو غير المراد ويتسلسل أى ينتهى إلى إخراج الجزء غير المنجز منه وقد علمت (٢) أن الإخراج مجاز عن عدم الإرادة عندهم وإلا نصفها بيان إرادة النصف بلفظها (٣) وأيضاً الضمير (٤) للجارية، ويدفع بأن المرجع اللفظ (٥) لأنه (٦) لربط لفظ بلفظ باعتبار معناه لا ذات المسمى فيرجع إلى لفظ الجارية مراداً به بعضها ولا يتسلسل لعدم حقيقة الإخراج، وأيضاً إجماع العربية أنه (٧) إخراج بعض من كل (٨) وقد علمت أنه منع دخوله فى الكل إلى أن قال وبهض الحنفية قالوا إخراج الاستثناء عند الشافعية على المعارضة وعندنا بيان محض ثم أبطلوه بأنه لو كان وهو لا يوجب إلا فى سبعة ثبت ما ليس من محتملات اللفظ فإن العشرة لا تقع عليها حقيقة ولا مجازاً ، بخلاف العام لا يستلزمه ولو سلم فالمجاز مرجوع فلا يحمل عليه ، ويجب أن لا يوجب حكماً إلا بعد الثنيا فى السبعة وإذن فالثلاثة مسكوتة ومقتضاه أن القائل به قوله على عشرة فى سبعة وعليه بنى متأخر من الحنفية وجزم بأنه على القول الثانى تكلم بالباقي فقط ولا يخفى أن المأخذ مسألة الاستثناء من النفي إثبات وقليه،

(١) قوله وفى التحرير الخ لم يلتزم للشارح رحمه الله عبارة التحرير بنصها كما يظهر بمراجعته اه مصححه .

(٢) قوله وقد علمت ، جواب عن الإيرادين المذكورين اه .

(٣) أى الجارية فلا يكون إلا نصفها مستغرقاً اه .

(٤) أى فى نصفها اه .

(٥) أى لفظ الجارية .

(٦) قوله لأنه : أى الضمير اه .

(٧) قوله أنه : أى الاستثناء المتصل .

(٨) قوله إخراج بعض من كل، وأو أريد الباقي من الجارية لم يكن ثمة كل ولا بعض ولا إخراج هذا قول المعترض ، وقوله قد علمت جواب عنه .

وأصحاب القولين من الشافعية والمالكية قائلون به فلم يلزم من قول المعارضة خصوص القول الأول ثم المعارضة بظاهر الإسناد إلى العشرة ثم النفي عن ثلاثة مع ترجيح أحدهما فيحكم بأن المراد بالآخر ما سواه كتخصيص المنفصل لا بإرادة النسبة إليهما لأن حقيقة التناقض لم يقله عاقل فالاستدلال لدفعه بألف سنة إلا خمسين عاما في غير محل النزاع وعنه صحح عدم الخلاف في نفي كونه بطريق المعارضة لعدم الثمرة وسيأتي تمامه ، وفي التقرير والصحيح أنه لا خلاف أنه بطريق البيان لا بطريق المعارضة لأنه خلاف إجماع أهل اللغة فإنهم قالوا هو استخراج بعض ما تكلم به وقالوا أيضا تكلم بالباقي وفي الحقيقة لا يظهر الخلاف في المسائل انتهى فقد علمت أنه لا ثمرة لما ذكره من الخلاف ، وفي شرح السكندر للزيلعي بعد ما نقل الاختلاف المذكور قال وهذا مشكل فإن الاستثناء جائز في الطلاق والعتاق ولو كان إخراجا لما صح لأنهما لا يمتثلان الرجوع والرفع بعد الوقوع وتظهر ثمرة الاختلاف فيما إذا قال لفلان على ألف درهم إلا مائة أو خمسين فعندنا يلزمه تسعمائة وعنده يلزمه تسعمائة وخمسون انتهى : وصحح في النهاية أنه يلزمه عندنا تسعمائة وخمسون لأن الشك دخل في الاستثناء انتهى فلا ثمرة له على الأصح ، وذكر في الخاتمة أنه يلزمه تسعمائة في رواية أبي حفص وهو الصحيح انتهى (لإجماع أهل اللغة على أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي) وهذا إجماع منهم على أن الاستثناء حكما وضع له يعارض به حكم المستثنى منه (ولأن قوله لا إله إلا الله للتوحيد) وهو الإقرار بوجود الهاري ووحدته (ومعناه النفي والإثبات) أي نفي الألوهية عن غير الله تعالى وإثبات الألوهية له تعالى ومعناه لا إله إلا الله فإنه إله (فلو كان) الاستثناء (تكلم بالباقي لكان نفيا لغيره لا إثباتا له) فلا يكون للتوحيد واللازم باطل لكونه خلاف الإجماع فالملزوم مثله : بيان الملازمة أن معناه حيثئذ غير الله ليس بإله وهو نفي الألوهية عن غير الله تعالى فحسب من غير إثبات الألوهية له قصدا (ولنا قوله تعالى - فليتب فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما - وسقوط الحكم بطريق المعارضة في الإيجاب يكون) لا في الإخبار ووجه التسلك أن الاستثناء لو لم يكن تكلم بالباقي لزم نفي حكم الخبر الصادق بعد ثبوته واللازم باطل فالملزوم مثله فلم يصح سقوط الحكم بطريق المعارضة في الإخبار لأنه تناقض ، وإنما يصح في الإيجاب لأنه فعل في الحال والمنع بالمعارضة كذلك فيعمل به :

و التقرير واستحالة التناقض واستحالة لزوم الكذب في كلام الله تعالى عقلية ولكن سماه فخر الإسلام استدلالا بالنص لأن منشأه منه انتهى : وقد قدمنا عن التحرير أن هذا الاستدلال في غير محل النزاع وأن ما فهموه ونسبوه للشافعي لم يقل به عاقل فضلا عن

الشافعي (ولأن أهل اللغة قالوا الاستثناء استخراج وتكلم بالباقي بعد التليها) أى يستخرج بالاستثناء بعض الكلام عن أن يكون موجبا ويجعل الكلام عبارة عن ما وراء المستثنى لأنه يستخرج بعض حكم الجملة بعد ثبوت الكلام لأنه بيان بالاتفاق، وإنما يكون بيانا إذا جعل المستثنى غير ثابت من الأصل كالتخصيص كذا فى التقرير ، وظاهر الإجماعين متناف فلا بد من الجمع بينهما بحمل الأول على المجاز ، وعدل المصنف عن هذا الوجه لضعفه واختار ما ذكره فخر الإسلام (فنقول إنه تكلم بالباقي بوضعه) أى بحسب وضعه وحقيقته (وإثبات ونفى بإشارته) ولا شك أن الثابت بالإشارة ثابت بنفس الصيغة وإن لم يكن السوق لأجله وقد حصل الجواب عن استدلالهم بإجماع أهل اللغة ولم يجب عن كلمة التوحيد : وأجاب عنها فى التوضيح بقوله وأما كلمة التوحيد فلأن معظم الكفار كانوا أشركوا وفى عقولهم وجود الإله ثابت فسبق لنفى الغير ثم يلزم منه وجوده تعالى إشارة على المذهب الثانى وهو أن الاستثناء إخراج قبل الحكم ثم حكم على الباقي وإنما قلنا إن وجوده تعالى يثبت على هذا المذهب بطريق الإشارة لأنه لما ذكر الإله ثم أخرج الله تعالى ثم حكم على الباقي بالنفى يكون إشارة إلى أن حكم المستثنى خلاف المصدر وإلا لما أخرج منه ضرورة على المذهب الأخير وهو أن العشرة إلا ثلاثة موضوعات للسبعة فعلى هذا المذهب وجوده تعالى يثبت بطريق الضرورة لأن وجود الإله لما كان ثابتا فى عقولهم يلزم من نفي غيره وجوده تعالى ضرورة وذلك لأن تقديره على هذا المذهب لا إله غير الله موجود فيكون كالتخصيص بالوصف وليس له دلالة على نفي الحكم عما عداه عندنا فلا دلالة للكلام على وجوده تعالى منطوقا ومفهوما بل ضرورة انتهى .

وحاصله أن وجوده تعالى من كلمة التوحيد إما بالإشارة أو بالضرورة لا بالعبارة عندنا ، وفى التلويح فإن قيل لزوم وجوده تعالى بطريق الإشارة اعتراف بمذهب الخصم فإنه لا يدعى أنه يفيد الإثبات بطريق العبارة بمعنى أن يكون السوق لأجله بل يدعى أنه مدلول اللفظ ولزوم وجوده بطريق الضرورة على الوجه المذكور يقتضى أن لا يصير الدهرى النافى للصانع مؤمنا بهذه الكلمة وهو خلاف الإجماع . قال فى المصباح : الدهرى بفتح الدال منسوب إلى الدهر وهو الذى يقول بقدوم الدهر ولا يؤمن بالبعث ، وأما الرجل المسن إذا نسب إلى الدهر يقال دهري بضم الدال على غير قياس انتهى . أجب عن الأول بأن محل الخلاف هو اطراد الحكم أعنى كون الاستثناء من النفي إثباتا وثبوته بطريق الإشارة فى هذه الصورة لا يوجب اطراد لانتفائه (١) فى مثل « لا صلاة إلا بطهور » وعن الثانى

(١) قوله لانتفائه : أى الإثبات ، ومحصله أن الغرض الاستدلال بهذا الحديث =

بأنه بنى الأمر على الأعم الأغلب ، ويحكم بإسلامه عملا بظاهر قوله عليه الصلاة والسلام « أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله » الحديث انتهى . وفي التحرير فطائفة من الحنفية لا حكم فيما بعد إلا بل مسكوت فلا إله إلا الله توحيد باعتبار نفي الألوهية عن غيره تعالى مع حكمهم بثبوتها له علما إذ لم يشكوا فيه لا نطقا (١) فلا تكون (٢) إياه من الدهرى ، والجمهور ومنهم طائفة من الحنفية فيه (٣) بالنقيض وهو الأوجه لنقل الاستثناء من النفي إثبات عن أئمة اللغة ولا يعارضه نقل تكلم بالباقي بعد الثبوت إلا لو نقل بقيد فقط إذ لا يجب في الحمل كون الموضوع لا وصف له سوى المحمول فيجوز اجتماعهما فيصدق تكلم بالباقي بعد الثبوت باعتبار الحاصل من مجموع التركيب ونفي وإثبات باعتبار الأجزاء ونحو « لا صلاة إلا بطهور » يفيد ثبوتها معه في الجملة (٤) وغايته تكلمه بعام مخصوص

= على نفي كون الاستثناء من النفي إثباتا بأنه لو صح ذلك للزم لإثبات مانئي عن المصدر لكل فرد من أفراد المصدر فيكون المعنى كل فرد من أفراد الصلاة جائزة حال اقترانها بالطهور وهذا باطل للإجماع على بطلان بعض الصلاة المقترنة بطهور كالصلاة إلى غير جهة القبلة وبدون النية ونحو ذلك ، وفيه كلام يعلم من التحرير وشرحه .

(١) قوله لا نطقا ، عطف على قوله علما .

(٢) قوله فلا تكون : أى كلمة التوحيد ، وقوله إياه أى توحيدا لإنكاره وجود البارى تعالى . والحاصل أن هذه الطائفة التزمت أن كلمة التوحيد لا تفيد إلا النفي عن غير الله تعالى وأن التوحيد من النفي القولى والإثبات العلمى لأنهم : أى الكفار في الجملة لم ينكروا ألوهيته تعالى كما يدل عليه قوله تعالى - ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله - إلى غير ذلك بل أشركوا فبالنفي عن غيره ينتفى الشرك ويحصل التوحيد فلا تكون كلمة التوحيد من الدهرى توحيدا لإنكاره الوجود وهذا غير ضار ، فعلى كلام هذه الطائفة لا يحكم بإسلام الدهرى بالإتيان بهذه الكلمة وتقدم أنه خلاف الإجماع ويمكن أن يقال إنه يحكم بإسلامه ظاهرا عملا بالحديث وإن لم يكن مسلما عند الله وليمحور .

(٣) قوله فيه : أى ذهبوا إلى أن الحكم فيما بعد إلا بالنقيض :

(٤) قوله في الجملة : وهى الصلاة الجامعة لبقية شروطها وجميع أركانها الخالية عن المفسد لها لا كل صلاة وإن كان قوله لا صلاة سلب كل معنى لا شىء من الصلاة بجائزة وهو عند وجود الموضوع في قوة الإيجاب الكلى المعدول المحمول فيتمتع الاستثناء بكل فرد من أفراد الصلاة والقرض أن الاستثناء من النفي لإثبات فيلزم تعلق إثبات مانئي عن المصدر بكل فرد من أفراد المصدر فيكون المعنى كل فرد من أفراد الصلاة جائزة حال اقترانها بطهور للإجماع على بطلان بعض الصلاة المقترنة بطهور كالصلاة لغير القبلة وبدون النية ونحو ذلك :

ونحو ليس زيد إلا عالما يعرف جوابه من حصر أقسام الحصر غير أن قول الطائفة الثانية ما بعد إلا إشارة وهو منطوق غير مقصود بالسوق على مامر، وقول الهداية في ما أنت إلا حر يعتق لأن الاستثناء من النفي إثبات على وجه التأكيد (١) كما في كلمة الشهادة ظاهر في العبارة والأوجه أنه منطوق إشارة تارة وعبارة أخرى بأن يقصد لما ذكرنا (٢) ولأن النفي عما بعد إلا يفهم من اللفظ وأما الاتفاق على أن إلا مخالفة ما بعدها لما قبلها وضعاً فلا يفيد لصدق المخالفة بعدم الحكم عليه بحكم الصدر فلا يستلزم الحكم بتقيضه إلا فهمه كما سمعت ثم قد يقصد إن كلمة التوحيد والمفرغ كما جاء إلا زيد فعبارة أو غير الثاني كعلى عشرة إلا ثلاثة لفهم أن الغرض السبعة فإشارة انتهى (وهو) أى ما يطلق عليه لفظ الاستثناء (نوعان متصل وهو الأصل) أى الحقيقة فإننا قدمنا أنه حقيقة في المتصل مجاز في المنقطع إن أريد به صيغ الاستثناء وإن أريد لفظه فحقيقة فيهما، وفي التحرير قيل مشترك فيهما لفظي وقيل متواطئ وعلى أنه مشترك أو مجاز في المنقطع لا يمكن أن يعرف لهما لأن مفهوميه حينئذ حقيقتان مختلفتان فيحد كل بخصوصه، وفي التقرير وحده على القول بالاشتراك اللفظي المذكور بعد إلا وأخواتها مخرجاً أو غير مخرج والأكثر أنه مجاز في المنقطع وحده على الاشتراك المعنوي مادل على مخالفة إلا غير الصفة أو إحدى أخواتها انتهى، وفي الأخير نظر لأنه يقتضى أن مادل وإلا وأخواتها غير إن وليس كذلك لأن إلا هى نفس مادل (ومن فصل وهو مالا يصح إخراج من الصدر) أى صدر الكلام لأن الصدر لم يتناول به فجعل (مبتداً) أى بمنزلة نص مبتداً حكمه يعمل بنفسه لا تعلق له بأول الكلام إلا من حيث الضرورة وفي التوضيح الاستثناء المتصل لإخراج عن حكم المستثنى منه بالمعنى المذكور والمعنى المذكور أن معنى الإخراج هو المنع عن الدخول والاستثناء المنقطع هو أن يذكر شيئاً بعد إلا وأخواتها غير مخرج بالمعنى المذكور فقولنا غير مخرج يتناول أمرين أحدهما أن لا يكون داخل في صدر الكلام والثاني أن يكون داخل فيه لكن لا يخرج عن عين ذلك الحكم ونظائره كثيرة في القرآن منها قوله تعالى - وأن تجمعوا بين الأختين إلا ما قد سلف - فإن قوله - إلا ما قد سلف - أى الجمع بين الأختين قد سلف داخل في الجمع بين الأختين لبيته غير مخرج عن حكم صدر الكلام وهو الحرمة لكن أثبت فيه حكماً آخر وهو أنه مغفور وكذلك في قوله - إلا الذين تابوا - حكم صدر الكلام أن من قذف صار

(١) قال في شرح الهداية هذا هو الحق المفهوم من تركيب الاستثناء لغة ثم قال وأما كونه إثباتاً مؤكداً فلوروده بعد النفي بخلاف الإثبات المجرد اهـ .
(٢) قوله لما ذكرنا من قصده بالسوق :

فاسقاً وقوله - إلا الذين تابوا - لا يخرج عن عين ذلك الحكم بل معناه أن من تاب لا يبق
فاسقاً بعد التوبة فهذا حكم آخر انتهى . (قال الله تعالى) - أفرأيت ما كنتم تعبدون أنتم
وأبائكم الأقدمون (فإنهم عدو لي إلا رب العالمين : أى لكن رب العالمين) فإني أعبد
وأعظمه والعدو يقع على الجمع لأن ضرر العدو وإن كان واحداً كثير ، وقال الزجاج :
يجوز أن يكون القوم عبدوا الأصنام مع الله تعالى فقال جميع من عبدتم عدو لي إلا رب
العالمين لأنهم سوا الله تعالى فأعلمهم أنه قد تبرأ مما تعبدون إلا الله فإنه لم يتبرأ عن
عبادته وهذا قول مجاهد وعلى هذا يكون الاستثناء متصلاً كذا في التقرير .

وانفقوا أن استثناء القيمي من المثل منقطع فيلزمه أيضاً نحو له على ألف درهم إلا
ثوباً يلزمه الألف كلها ، واختلفوا في استثناء مثلي من مثلي آخر فعندما صحیح والمخرج
قدر قيمته وعند محمد ليس بصحيح (والاستثناء متى تعقب كلمات) أى إذا ورد الاستثناء
عقب جمل معطوفة (بعضها على بعض) بالواو فلا خلاف في جواز رده إلى الجميع وإلى
الأخير خاصة وإنما الخلاف في الظهور عند الإطلاق (ينصرف إلى الجميع) أى إنه ظاهر
في العود إلى الجميع فإذا قال لزيد على ألف درهم ولبكر كذلك ونحو ذلك إلا ستائة
لزم لكل واحد أربعةائة عنده (كالشرط) فإنه بعد الجمل ينصرف إلى الكل اتفاقاً ،
وقد منا ضابطه عندنا في بحث العطف (عند الشافعي) لأن العطف يصير المتعدد كالمفرد
ولأنه لو قال والله لا أكلت ولا شربت إن شاء الله تعالى بهما (وعندنا) ينصرف الاستثناء
(إلى ما يليه) أى الأخير لقربه واتصاله به وانقطاعه عما سواه ولأن توقف صدر الكلام
يثبت ضرورة فيتم قدر الحاجة على أنه لا شركة في عطف الجمل في الحكم في الاستثناء
أولى وقولهم يصيره كالمفرد إنما هو في المفردات ، وما قيل هي مثلها إذ الاستثناء فيها من
المتعلقات أو المسند إليه . أجب بأنه إذا اتحدت جهة النسبة فيها وهو الدليل ، وأما إن شاء الله
فمن باب الشرط فإن الحق به فقياس في اللغة ولو سلم صحته فالفرق أن الشرط مقدر تقديمه
ولم سلم عدم لزومه فلقرينة الاتصال وهو الحلف على الكل قالوا صالح لكل فالتقصير
على الأخير تحكم . قلنا لإرادتها اتفاق ولتردد فيما قبلها والصلاحيية لا توجب ظهوره فيه
كالجمع المنكر في الاستغراق قالوا لو قال على خمسة وخمسة إلا ستة فإنه راجع إلى الكل .
قلنا إنه من قبيل المفرد والكلام في تعقبه للجمل ، وفيه ما يعين كونه للكل للصحة وهو
أن الاستثناء المستغرق باطل كذا في التحرير (١) (بخلاف الشرط فإنه مهمل) فلا يخرج

(١) قوله كذا في التحرير يظهر أن الشارح اقتصر على ما يفيد مطلوبه وإلا فعبرة
التحرير أوسع من ذلك كما يظهر بالاطلاع عليها اهـ مصححه :

به أصل الكلام من أن يكون عاملا وإنما يتهدل الحكم وهذا صريح في الفرق بين الاستثناء والشرط فالأول مغير والثاني مبدل وهو اختيار شمس الأئمة كما في التقرير مع أنه قدم أنهما من بيان التغيير وبه جزم في التوضيح ، وعلى ما ذكره هنا فالشرط كالنسخ بيان تبديل ، فالتحقيق ما قدمناه عن التحرير أن كلا منهما مغير لكن الاستثناء أقوى تغيرا لأنه للإعدام فجعلوه منصرفا إلى الأخير تقليلا للإبطال ، ثم اعلم أن أبا حنيفة مشى على الأصل في إبطال الصك كله إن شاء الله لأنه من قبيل الشرط المتعقب جملا وهما أخرجا كتب الصك من عموم به عارض اقتضى تخصيص الصك من عموم حكم الشرط المتعقب جملا لأنه يكتب للاستيثاق ، فلو انصرف إلى الكل كان مبطالا له وهو ضد ما قصده فانصرف إلى ما يليه ولذا كان قولهما استحسانا راجعا على قوله كذا في فتح القدير ، وفي التحرير وفي على الخلاف وجوب رد شهادة المهدود في قذف عند الحنفية لقصر - إلا الذين تابوا - على ما يليه - وأولئك هم الفاسقون - خلافا للشافعي رد آله إليه مع لا تقبلوا ولولا منع الدليل من تعلقه بالأول فاجلدوهم تعلق به ، ثم قيل الاستثناء منقطع لأن الفاسقين لم يتناول الثابتهين والأوجه أنه متصل انتهى وتوضيحه في التلويح (أو بيان ضرورة) يعني القسم الرابع من البيان ضرورة قدمه على بيان التبديل وآخره في التوضيح عنه لأنه ضروري وقدمنا أنه من إضافة الشيء إلى سببه (وهو نوع بيان يقع بما لم يوضع له) أي للبيان وهو السكوت إذ الموضوع للبيان هو النطق والسكوت ضده ، وفي التحرير الدلالة لفظية وغير لفظية وهي الضرورية أربعة أقسام كلها دلالة سكوت : ملحق باللفظية (وهو إما أن يكون في حكم المنطوق) أي النطق يدل على حكم مسكوت فكان بمنزلة المنطوق ولذا قال في التحرير الأول ما يلزم منطوقا (كقوله تعالى - وورثه أبواه فألهمه الثلث) فإن صدر الكلام أوجب الشركة ، ثم تخصيص الأم بالثلث دل على أن الأب يستحق الباقي فصار بيانا لصدر الكلام لا بمحض السكوت عن نصيب الأب إذ لو بين نصيب الأم من غير إثبات الشركة لم يعرف نصيب الأب ، ومن هذا النوع لو قال دفعت مضاربة هلى أن لك نصف الربح يفيد أن الباقي للمالك وكذا في قلبه استحسانا (أو يثبت بدلالة حال المتكلم) أي الذي من شأنه التكلم في الحادثة كالشارع والمجتهد وصاحب الحادثة كذا في التلويح وفي التقرير أي بدلالة حال الساكت المشاهد ، ولما كان سكوته بيانا سمى نفسه متكلم (كسكوت صاحب الشرع عند أمر يعاينه) من قول أو فعل (على التغيير) أي عن الإنكار فإنه دال على الإباحة إذ لا يجوز أن يقرهم على حرام ، ومن هذا النوع سكوت الصحابة عن تقويم منافع ولد المغرور يفيد عدم تقويم المنافع ومنه سكوت البكر البالغة جعل بيانا للرضا لأجل حال

في البكر توجب السكوت وهي الحياء عن إظهار الرغبة في الرجال ، وينبغي أن تكون مسائل السكوت التي وصلت إلى قريب الثلاثين المذكورة في كتاب النكاح كلها من هذا النوع ، وفي البدايع إذا سكنت عليه الصلاة والسلام عن فعل يحضرته أو في عصره مع القدرة والعلم فإن كان معتقدا الكافر كالاختلاف إلى الكنيسة فلا أثر للسكوت اتفاقا وإن سبق تحريمه فسكوته وتقريره نسخ وإلغاء على الجواز انتهى ، ومن هذا النوع دعواه أكبر ولد من ثلاثة بطون أمته فإنه نفي لغيره ولا يلزم ثبوته لمقارنة النفي الاعتراف بالأمومية كذا في التحرير (أو ثبتت ضرورة دفع الغرور) عن الناس (كسكوت المولى حين رأى عبده يبيع ويشترى) عن النسي فإنه يكون إذنا له في التجارة دفعا للغرور عن من يعامل العبد ، فإن قيل يحتمل أن يكون سكوته لغرط الغيظ وعدم الالتفات بناء على أن العبد محجور شرعا . قلنا يترجح جانب الرضا بدلالة العرف والعادة في أن من لا يرضى يتصرف العبد يظهر النسي ويرد عليه ، والأظهر أن هذا القسم مندرج في القسم الثاني أعني ثبوت البيان بدلالة حال المتكلم كذا في التلويح والمراد بالبيع بيع ملك غير المولى ، وأما بيع ملك المولى فلا يجعل سكوته إذنا لما فيه من الضرر المحقق في الحال وهو إزالة ملك المولى فلا يثبت بالسكوت وليس في ثبوت الإذن في الشراء ضرر متحقق في الحال على المولى لأنه قد يلحقه الدين وقد لا يلحقه كذا في التقرير وهذا قول قاضيخان ، وأما صاحب الهداية فاختر أن سكوته عند بيعه إذن سواء كان المتاع مملوكا للمولى أو لغيره بإذنه أو بغير إذنه بيعا صحيحا أو فاسدا فلذا أطلق الأصوليون ، ثم اعلم أنه إنما يكون ذلك إذنا فيما بعد ذلك التصرف لا في حقه كما علم في كتاب المأذون ومن هذا النوع سكوت الشفيع جعل لإبطالاً للشفعة دفعا للضرر عن المشتري (أو ثبتت ضرورة طول الكلام كقوله له على مائة ودرهم) فإن المعطوف بيان للمعطوف عليه بأن حذف تمييز المعطوف عليه فيما فيه تعارف كمائة ودرهم أو دينار أو قفيز بخلاف وعبد وثوب فإنه لا يكون بيانا للمائة وكذا مائة وثوبان ، بخلاف ما لو قال له على مائة وثلاثة أثواب حيث تكون الأثواب تفسيرا للمائة والمرجع العرف (أو بيان تبديل وهو النسخ) وقد اختلفوا فيه لغة ف قيل النسخ التبديل وهو الإزالة وهو أن يزول شيء ويخلفه غيره يقال نسخت الشمس الظل وقيل معناه النقل وهو تحويل شيء من مكان إلى مكان أو من حالة إلى حالة مع بقاءه في نفسه ، ومنه نسخت الكتاب ثم قيل إنه مشترك وقيل حقيقة في الإزالة فقط وقيل عكسه والأول أولى كذا في التقرير ، وفي التحرير وتمثيل النقل بنسخ ما في الكتاب تساهل ، وأما في الاصطلاح (فهو) أي النسخ (بيان لمادة الحكم المطلق) أي لانتهائها بالنسبة إلى الشارع والمراد بالحكم هو الحاصل

في الحال أو الاستقبال مما يؤدي نسخه إلى كذب أو جهل بخلاف الإخبار عن حل الشيء أو حرمه مثل هذا حلال وذاك حرام انتهى ، ولذا قال في التحرير : الجمهور لا يجري النسخ في الأخبار لأنه الكذب وقيل نعم في المستقبل - يمحوا الله ما يشاء ويثبت - إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى - وعلى قولهم يجب إسقاط شرعي من التعريف : والجواب عن الآية الأولى أن معناها ينسخ بما يستصوبه أو من ديوان الحفظه وغيره والثانية ولا تعرى من القيد والإطلاق لا النسخ انتهى (لم يلحق به ما ينفي النسخ من توقيت) قال القاضي أبو زيد ليس لهذا القسم مثال من النصوص فلا يكون في ذكر الخلاف فيه فائدة ، وقيل مثاله قوله تعالى - ترعون سبع سنين دأبا - وقوله تعالى - تمتعوا في داركم ثلاثة أيام - وليس بسديد لأن ذلك ليس من الأحكام وكلامنا فيه إلا أن يقول المقصود يحصل بإيراد المثال سواء كان في الخبر أو غيره كما مر ، وفيه نظر لأن ترعون بمعنى ازرعوا بدليل قوله - فذرؤه في سنبلة - فكان من الأحكام ، وأورد أيضا قوله تعالى - ولا تقر بهن حتى يطهرن - وقوله - وكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخيط الأبيض - فإن كلا منهما حكم مؤقت بوقت : وأجيب بأن المقصود شرعية حرمة القربان في حالة الحيض وشرعية إباحة الأكل والشرب في الليل وليست بمؤقتة ، ورد بأنها مؤقتة بأكثر مدة الحيض وبطلوع الفجر كذا في التقرير (أو تأبيد) وهو دوام الحكم مادامت دار التكليف ولهذا كان التقييد بقوله إلى يوم القيامة تأبيدا لا تأقيتا وإطلاق التأبيد على المدكث الطويل مجاز لا بد له من قرينة والحقيقة استمرار جميع الأزمنة وبعد الدلالة على ثبوت الحكم في جميع الأزمنة كان رفعه في بعض الأزمنة من باب البداء وهو على الله تعالى محال ، هذا إذا كان التأبيد قيدا للحكم كالوجوب مثلا ، أما إذا كان قيدا للواجب مثل صوموا أبدا فالجمهور على أنه يجوز نسخه إذ لا يزيد في الدلالة على جزئيات الزمان على دلالة قولنا صم غدا على صوم غد وهو قابل للنسخ : فإن قيل التأبيد يفيد الدوام والنسخ يفنيه فيلزم التناقض : قلنا لا منافاة بين إيجاب فعل مقيد بالأبد وعدم أبدية التكليف به كما لا منافاة بين إيجاب صوم مقيد بزمان وأن لا يوجد التكليف به في ذلك الزمان كما يقال صم غدا ثم ينسخ قبله وذلك كما يكلف بصوم غد ثم يموت قبل غد فلا يوجد التكليف ، وتحقيقه أن قولهم صم أبدا يدل على أن صوم كل شهر من شهور رمضان إلى الأبد واجب في الجملة من غير تقييد للوجوب بالاستمرار إلى الأبد فلم يكن رفع الوجوب بمعنى عدم استمرار مناقض له ، وذلك كما تقول صم كل رمضان فإن جميع الرضانات داخلة في هذا الخطاب وإذا مات انقطع الوجوب قطعاً ولم يكن نفياً لعلق الوجوب بشيء من الرضانات وتناول الخطاب

ومعبد بن المسيب والشعبي والنخعي ومسروق وعلقمة (كان مثله) أى مثل الصحابي (عند البعض) وهو رواية النوادر (وهو الصحيح) لم يصرح فخر الإسلام بتصحيح فيها وإنما أخر دليل هذا القول فقال فى التقرير : والظاهر أنه اختارها لتأخيرها فى البيان انتهى . ويجب الاعتماد على ظاهر الرواية ، ولذا قال فى التحرير والظاهر من الاجتهاد فى عصرهم كابن المسيب المنع لفوات المناط المساوى ، وفى النوادر نعم ، والاستدلال بأنهم لما صوغوا له صار مثلهم ممنوع الملازمة ، لأن التسوية لرتبة الاجتهاد لا يوجب ذلك المناط ، والاستدلال برد شرح شهادة الحسن لعلى رضى الله عنهما وكان على يقبل الابن ومخالفة مسروق ابن عباس فى إيجاب مائة من الإبل فى النذر ببيع الولد إلى إيجاب شاة لا يفيد انتهى .

تم الجزء الثانى

وبليبه

الجزء الثالث ، وأوله (باب الإجماع)

فهرس

الجزء الثاني من فتح الغفار بشرح المنار

صحيقة

٣	حروف المعاني
٥	الكلام على الواو
١٢	» » الفاء
١٣	» » ثم
١٤	» » بل
١٦	» » لكن
١٨	» » أو
٢٤	» » حق
٢٧	» » للباء
٢٩	» » على
٣١	» » من
٣٢	» » إلى
٣٥	» » في
٣٦	» » مع وقبل وبعد
٣٧	» » عند وغير وسوى
٣٨	» » إن الشرطية وإذا
٤١	» » كيف
٤٢	» » كم وحيث وأين
٤٣	» » الجمع المذكور وأنه يتناول الذكور والإناث عند الاختلاط
٤٤	» » الصريح
٤٨	» » الاستدلال
٤٩	العبارة والإشارة سواء في إيجاب الحكم النع
٥٥	فصل في الأدلة الفاسدة
٦٤	العام إذا خرج مخرج الجزء أو مخرج الجواهر أو لم يستقل بنفسه يخصص بسببه

صفحة

- ٦٦ الجمع المضاف إلى جماعة حكمه حقيقة الجماعة في حق كل فرد
النهي عن الشيء يكون أمرا بهلده
- ٦٨ فصل في بيان الحكم وأقسامه
الكلام على العزيمة وتقسيمها إلى أربعة أقسام
تعريف الفرض والواجب
- ٧١ تعريف السنة
- ٧٢ السنة نوعان
- ٧٤ الكلام على الرخصة وأقسامها
- ٧٩ فصل في بيان أسباب الشرائع
الأمر والنهي وأقسامهما
- ٨٣ باب بيان أقسام السنة
الأولى في كيفية الاتصال هنا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والكلام على المتواتر
- ٨٦ الكلام على خبر الواحد
- ٨٨ تقسيم الخبر بحسب الراوى
- ٩٣ إنما جعل الخبر حجة بشرائط أربعة في الراوى
- ١٠٢ النوع الثانى من الأقسام المختصة بالسفن الانقطاع وهو نوعان ظاهر وباطن
- ١٠٦ النوع الثالث في بيان محل الخبر الذى جعل الخبر فيه حجة
- ١١١ النوع الرابع في بيان نفس الخبر
- ١٢٠ فصل في التعارض
- ١٢٦ هل المثبت أولى من النافى
- ١٣٠ إذا كان في أحد الخبرين زيادة فإن كان الراوى واحدا يؤخذ بالمثبت للزيادة
- ١٣١ فصل في البيان
- ١٣٣ اختلفت في خصوص العموم هل يقع مترادفا أم لا
- ١٣٤ الاستثناء يمنع التكلم بحكمه بقدر المستثنى
- ١٤٠ ما يطلق عليه لفظ الاستثناء نوعان متصل ومنفصل
- ١٤٦ شرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب دون التمكن من الفعل
القياس لا يصلح ناسخا وكذا الإجماع عند الجمهور
- ١٤٧ يجوز النسخ بالكتاب وبالسنة متفقا ومختلفا

صحيفة

١٤٨ المنسوخ أنواع

١٥٠ فصل : أفعال النبي صلى الله عليه وسلم

١٥٣ شرائع من قبلنا تلزمنا إذا قص الله أو رسوله علينا من غير إلكار على أنه شريعة

لرسولنا صلى الله عليه وسلم

١٥٤ تقليد الصحابي واجب

اتفق أصحابنا بالتقليد فيما لا يعقل بالقياس

١٥٥ في تقليد التابعي خلاف

[تمت]